الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير خاص
آب/أغسطس 2012

راعٍ من مكحول بسكان مجمع مكحول الرعوي في شمال غور الأردن

تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية

تميزت الفترة ما بين تموز/يوليو 2011 وحزيران/يونيو 2012 باتجاهات مختلفة فيما يتعلق بنظام القيود المفروضة على التنقل والوصول الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة. وأدت سلسلة من التسهيلات التي تمّ تطبيقها إلى تحسين التواصل ما بين العديد من القرى والمدن أو مراكز الخدمات القريبة منها. بالرغم من ذلك، لم يُسجل سوى تغيير بسيط خلال هذه الفترة على القيود التي تقيّد وصول الفلسطينيين إلى المناطق الريفية، بما فيها المناطق الواقعة خلف الجدار، وغور الأردن، وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك ما زال التنقل في القسم الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل مقيّد بصرامة. وتتصل معظم القيود التي سيتم التطرق إليها في هذا التقرير، بصورة أو بأخرى، بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة خلافا للقانون الدولي. وتتضمن هذه القيود التي تهدف إلى حماية المستوطنات، وتأمين المناطق المخصصة لتوسعها، وتحسين الوصول ما بين المستوطنات وإسرائيل.

Scan it!
with QR reader App

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | ochaopt@un.org | www.ochaopt.org

الملخص التنفيذي

تميزت الفترة ما بين تموز/يوليو 2011 وحزيران/يونيو 2012 (وهي الفترة التي شملها التقرير) باتجاهات مختلفة فيما يتعلق بنظام القيود المفروضة على التنقل والوصول الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة. وحسّنت سلسلة من التسهيلات التي تمّ تطبيقها التواصل ما بين العديد من القرى والمدن أو مراكز الخدمات القريبة منها وسهلت الوصول إلى القدس الشرقية عبر حاجز رئيسي. بالرغم من ذلك، لم يُسجل سوى تغيير بسيط خلال هذه الفترة على القيود التي تقيّد وصول الفلسطينيين إلى المناطق الريفية، بما فيها المناطق الواقعة خلف الجدار، وغور الأردن، وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك ما زال التنقل في القسم الذي تسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل مقيّد بصرامة. وإجمالا، ما زال نظام القيود المفروضة على التنقل والوصول داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة يسهم في تفتيت الضفة الغربية والتأثير على حياة الفلسطينيين اليومية.

يوجد لهذا التقرير هدفان: يتمثل الأول في تسليط الضوء على السياسات المتعلقة بالوصول التي تسهم في التدهور المتواصل للوضع الإنساني؛ والثاني يتمثل في المساعدة على تحسين قدرة التدخلات الإنسانية التي تسعى إلى معالجة هذا الوضع.

أدت بعض التسهيلات التي طبقتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير إلى خفض وقت السفر لما يقرب من 100,000 من سكان القرى إلى ست مدن رئيسية (نابلس، طولكرم، سلفيت، رام اللّه، أريحا، الخليل) وبالتالي سهلت وصولهم إلى خدمات رئيسية، وخصوصا المستشفيات والجامعات، والأسواق، وأماكن العمل وغيرها من أماكن كسب الرزق. وتضمنت الغالبية العظمى من التسهيلات فتح شوارع كانت مغلقة مع الإبقاء على بعض البنى التحتية قائمة على الأرض، كاستبدال متاريس الطرق ببوابات تبقى مفتوحة في الغالب. بالرغم من ذلك، تتيح بوابات الطرق هذه إعادة إغلاق الشوارع المعنية في أي لحظة بأقل قدر من الموارد.

إنّ فتح بعض الشوارع التي تربط ما بين المراكز الحضرية خلال السنوات الأربع الماضية تمّ استكماله من خلال تطوير شبكة طرق فرعية تخدم الفلسطينيين، وتضمنت تحسين بعض الشوارع وبناء ما يزيد عن 40 نفق أرضي وطرق تحتية. وتوفر هذه الشبكة للفلسطينيين بدائل عن الطرق التي ما زالت مغلقة أمامهم بصورة جزئية أو كليّة، حيث يقتصر استخدام بعض منها على المستوطنين فحسب.

وبالرغم من هذه التسهيلات ما زال حتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير سكان 60 مجمّعا فلسطينيا يبلغ مجموع عددهم ما يقرب من 190,000 نسمة مضطرون إلى سلوك طرق التفافية يتراوح طولها بين مثلي و خمسة أمثال طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها. ونتيجة لذلك ما زال وصولهم إلى أماكن كسب الرزق والخدمات الرئيسية، بما فيها الصحة، والتعليم، والمياه متأثرا بصورة سلبية.

أما فيما يتعلق بالوصول إلى القدس الشرقية من باقي الضفة الغربية، فقد تمّ تطبيق عدة تسهيلات منذ منتصف شهر حزيران/يونيو 2012 عند الحاجز الذي يتحكم بالمدخل الرئيسي الشمالي للمدينة (قلندية) أدت إلى خفض وقت السفر بصورة كبيرة لما يقرب من 15,000 فلسطيني يسافرون من القدس وإليها يوميا. بالرغم من ذلك، ما زال وصول حاملي بطاقات الضفة الغربية بضورة عامة مقيّدا بواسطة الجدار، والحواجز، ونظام التصاريح. وما زال وضع حاملي بطاقات الضفة الغربية الذين يسكنون في «جانب القدس» من الجدار مثار قلق خاص.

وما زال تنقل الفلسطينيين إلى المناطق الريفية في الضفة الغربية وداخلها مقيدا بصورة كبيرة خلال الفترة التي شملها التقرير.

أولا، ما زالت الظروف المعيشية للمزارعين الذين يعيشون في 150 قرية، ويمتلكون أراض معزولة في الجانب الآخر من الجدار مقوضة بواسطة نظام البوابات. بالإضافة إلى ذلك، ما زال وصول سكان المجمّعات الواقعة خلف الجدار

(ما يزيد عن 11,000 شخص) إلى الخدمات الأساسية، بما فيها قوات الدفاع المدني وسيارات الإسعاف, مصدر قلق كبير. وبالرغم من أن عددا قليلا فقط من مقاطع الجدار الجديدة تمّ بناؤها في هذه الفترة إلا أنّ 62 بالمائة من مسار الجدار اكتملت، خلافاً للرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في حزيران/يونيو 2004.

ثانيا، ما زال ما يقرب من 94 بالمائة من مناطق غور الأردن والبحر الميت محظورة على استخدام الفلسطينيين نظرا لتخصيصها كمناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية أو تخصيصها للمستوطنات الإسرائيلية. وما زال دخول السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية إلى هذه المناطق مقيدا بصرامة خلال هذه الفترة. وبالرغم من تسهيل القيود عند حاجزين شماليين خلال شهر آب/أغسطس 2012 بمناسبة شهر رمضان ما زال من غير الواضح ما إذا ستظل هذه التسهيلات سارية المفعول. وتؤثر هذه القيود مجتمعة تأثيرا سلبيا على الظروف المعيشية لسكان المجمّعات البدوية والرعوية.

ثالثا، وما زال الوصول إلى الأراضي الزراعية الخاصّة الواقعة بجوار المستوطنات مقيداً بصورة بالغة نظراً لإحاطة هذه المناطق بالسياج أو بسبب عنف المستوطنين. ولا يتاح الوصول للمزارعين الذين يمتلكون أراض تقع بجوار 55 مستوطنة إسرائيلية سوى بواسطة نظام «تنسيق مسبق» مع الجيش الإسرائيلي. وما زال تقييد الوصول يقوّض مصادر كسب الرزق الزراعية للمزارعين في ما يقرب من 90 مجمّعا فلسطينيا.

وأخيرا، ما زال التنقل في القسم الذي تُسيطر عليه إسرائيل في مدينة الخليل خاضعا لقيود صارمة. هذه المنطقة مفصولة عن باقي المدينة بواسطة 120 معيق حركة، إضافة إلى أنّ وصول الفلسطينيين بالسيارات، ومشياً على الأقدام في بعض الحالات، ما زال محظوراً في شوارع معينة. ونتيجة لذلك، ما زال الفلسطينيون الذين ما زالوا يعيشون في هذه المنطقة يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية، بما فيها التعليم.

تعتبر إسرائيل، بوصفها القوة المحتلة، مسؤولة عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المحليين الخاضعين لاحتلالها، وعن ضمان ممارستهم لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وبالرغم من أنّه يُسمح لإسرائيل بموجب القانون الدولي تقييد الحق في حرية تنقل الفلسطينيين لتلبية احتياجات أمنية مشروعة، فلا يمكنها فعل ذلك إلا «بأقل درجة تحتمها الضرورة»، بطريقة غير تمييزية تأخذ بالحسبان الالتزامات القانونية الأخرى.

بالرغم من ذلك، تتعلق معظم القيود المفروضة على التنقل التي يتناولها هذا التقرير، بصورة أو بأخرى، بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة في أنحاء الضفة الغربية خلافا للقانون الدولي الإنساني. ويتضمن ذلك القيود التي تهدف إلى حماية المستوطنات، وتأمين المناطق من أجل توسعها، وتحسين ربط المستوطنات بإسرائيل. وقد انخفض تنقل الفلسطينيين تدريجياً في بعض شرايين حركة المرور الرئيسية في الضفة الغربية (ومن بينها شارع 5، و 90 و 443) خلال السنوات السابقة بواسطة معيقات حركة ماديّة وقيود إدارية محولة هذه الشوارع إلى «ممرات» سريعة يستخدمها المواطنون الإسرائيليون للتنقل بين المستوطنات وإسرائيل، وفي بعض الحالات تستخدم للتنقل بين مناطق مختلفة في إسرائيل عبر الضفة الغربية.

ويجب على إسرائيل، من أجل تخفيف الأذى الواقع على الفلسطينيين المتضررين بسبب سوء الوصول إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق ومن أجل الامتثال لتعهداتها بموجب القانون الدولي، أن تبطل العمل بنظام القيود المفروضة على التنقل إلى أقصى درجة ممكنة. ويجب أن يتضمّن ذلك فتح المسالك الرئيسيّة المؤدية إلى المراكز الحضرية، وإبطال نظام التصاريح المتّصل بالجدار والوصول إلى القدس الشرقية، وفتح «المناطق العسكرية المغلقة» أمام حركة الفلسطينيين واستخدامهم للأراضي، ورفع القيود المفروضة على الوصول داخل البلدة القديمة في مدينة الخليل.

مقدمة

في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية (أيلول/سبتمبر 2000)، بدأت السلطات الإسرائيلية بتطبيق نظام شامل من القيود التي تحدّ من حريّة تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. ويتألف هذا النظام من معيقات حركة ماديّة (كالحواجز، ومتاريس الطرق والجدار) وقيود إدارية (كالطرق المحظورة، ومتطلبات التصاريح، والقيود المتعلقة بالسن).

وقد برّرت السلطات الإسرائيلية ذلك بالقول إنها تدابير مؤقتة لاحتواء الاشتباكات العنيفة مع جنود جيشها ولحماية المواطنين الإسرائيليين، في كلّ من إسرائيل والضفة الغربية، من اعتداءات الفلسطينيين. وبالرغم من إزالة أو تسهيل بعض هذه القيود منذ عام 2008 إلا أنّ معظمها بقيت مفروضة رغم التحسّن الكبير الذي طرأ على الأوضاع الأمنية منذ ذلك الوقت.

ويأتي هذا النظام إلى جانب سياسات أخرى كانت تُطبقها السلطات الإسرائيلية في السابق ولا تزال في سياق احتلالها المتواصل للضفة الغربية، والتي تتضمن قيودا على وصول الفلسطينيين إلى مناطق واسعة ومهمّة كالقدس الشرقيّة، ومناطق مصنفة على أنها «مناطق عسكرية مغلقة» والأراضي المخصصة للمستوطنات الإسرائيلية.

تعتبر القيود المفروضة على الوصول عاملا أساسيا من العوامل المؤدية إلى الصعوبات الإنسانية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة: فهي تؤثر على وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية ومصادر كسب الرزق وتولّد سلسلة من المخاوف المتعلقة بالحماية، بداية من الاحتكاكات التي تقع عند الحواجز ونهاية بخطر التهجير القسري. وينعكس ذك في النهج الذي تبنته عملية المناشدة الموحّدة لعام 2012 التي حدّدت المناطق المقيّد الوصول إليها في الضفة الغربية بوصفها مناطق تحظى بأولولية لتلقي المساعدات.

ويهدف كلّ مشروع متصلّ من مشاريع عملية المناشدة الموحدة إلى تحسين بيئة الحماية للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق، بما في ذلك تعزيز وصولهم إلى الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة وغيرها) ومعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي. وإجمالا، قدّمت عملية المناشدة الموحدة 2012 طلبات للحصول على 416.7 مليون دولار أمريكي من أجل تنفيذ 149 مشروعا في العام الأول، ثلثها تقريا (139.3 مليون دولار أمريكي) يتضمن مشاريع تغطي الضفة الغربية وحدها.

يوجد لهذا التقرير هدفان: يتمثل الأول في تسليط الضوء على السياسات المتعلقة بالوصول التي تسهم في التدهور المتواصل للوضع الإنساني؛ والثاني يتمثل في المساعدة على تحسين قدرة التدخلات الإنسانية التي تسعى إلى معالجة هذا الوضع.

وبالتالي، يوفر هذا التقرير الذي يغطي الفترة ما بين بداية تموز/يوليو 2011 ونهاية حزيران/يونيو 2012، بيانات وتحليلات حول التطورات الرئيسية التي وقعت، بالإضافة إلى أثر هذه القيود على وصول السكان الفلسطينيين إلى الخدمات وأماكن كسب الرزق. ويستند التقرير إلى عمليات الرّصد المنتظمة التي أجرتها الفرق الميدانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي نتج عنها مسح شامل يوثّق جميع معيقات الحركة تكملها معلومات توفرها المنظمات الشريكة.

يتألف هذا التقرير من ستة أقسام تُركّز على مناطق جغرافية مختلفة: المراكز الحضرية الرئيسية (قسم 1)؛ والمناطق التي يعزلها الجدار (قسم 2) والقدس الشرقية (قسم 3)؛ والبلدة القديمة في الخليل (قسم 4)؛ وغور الأردن (قسم 5) و الأراضي الزراعية الواقعة بجوار المستوطنات والشوارع المؤدية إلى المستوطنات (قسم 6). ويلخّص الملحق الأول النتائج الأساسية لمسح معيقات الحركة.

أولاً: المراكز الحضرية الرئيسية

طبّقت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير سلسلة من التسهيلات التي حسّنت من التواصل ما بين العديد من البلدات والقرى بمدن رئيسية ستة: نابلس، وطولكرم، وسلفيت، ورام اللّه، وأريحا، والخليل (للإطلاع على موجز عن التسهيلات الرئيسية أنظر أناه). وقلّلت هذه التسهيلات التي طُبّقت بعد آذار/مارس 2012 وقت السفر لما يقرب من 100,000 شخص لأقرب المدن إليهم، وبالتالي سهّل ذلك وصولهم إلى الخدمات، وخصوصا المستشفيات والجامعات إضافة إلى الأسواق وأماكن العمل وغيرها من مصادر كسب الرزق.

وتضمنت الغالبية العظمى من التسهيلات فتح شوارع كانت مغلقة مع الإبقاء على بعض البنى التحتية قائمة على الأرض، كاستبدال متاريس الطرق ببوابات تبقى مفتوحة في الغالب، وفتح بوابات طرق كانت مغلقة عادة، وتحويل حواجز مأهولة بالجنود بصورة دائمة إلى حواجز جزئية يتمركز عندها الجنود في حالات خاصّة. وعموما، طبّقت السلطات الإسرائيلية النموذج ذاته من التسهيلات التي اعتادت تطبيقها منذ عام 2008.

وبالنظر إلى أنّ مسح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لا يتضمن معيقات الحركة "القابلة للعبور" كبوابات الطرق التي تكون عادة مفتوحة، فإنّ التدابير التي طُبقت مؤخرا لا تنعكس بصورة كاملة في العدد الإجمالي لمعيقات الحركة المسجلة (للإطلاع على معلومات مفصلة حول نتائج المسح أنظر الملحق 1). وإجمالا، سُجل حتى نهاية الفترة التي شملها التقرير 542 معيقا للحركة، من بينها ما يقرب من 15 بالمائة "قابلة للعبور" منها 56 بوابة طرق عادة ما تكون مفتوحة، و 25 حاجزا جزئيا (يؤمها الجنود في حالات خاصة)، وأربع حوجو مأهولة بالجنود بصورة دائمة لا تفرض شروطا على العبور (كشرط نوع بطاقة الهوية أو التصاريح الخاصة).

إنّ فتح بعض الشوارع التي تربط ما بين المراكز الحضرية خلال السنوات الأربع الماضية تمّ استكماله من خلال تطوير شبكة طرق فرعية. ويوفر القسم الأكبر من هذه الشبكة بدائل عن شبكة الطرق الرئيسية التي أغلقت بمختلف معيقات الحركة (ومن بينها الجدار). وتقع بعض هذه الشوارع أسفل الطرق التي تخدم السكان الإسرائيليين (أغلبهم مستوطنون إسرائيليون، ولكن ليس للمستوطنين فحسب) أو أسفل الجدار؛ وحاليا يوجد ما مجموعه 44 نفقا وطريقا أرضية لهذا الغرض.

يتمّ تطوير معظم الطرق الفرعية أو تمويلها على يد الجهات المانحة الدولية وتتطلب مصادقة من الإدارة المدنية الإسرائيلية. وتشترط المصادقة على جميع الطرق الواقعة كليا أو جزئيا في المنطقة (ج) التي تمثل 60 بالمائة من الضفة الغربية حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على نشاطات التخطيط وتقسيم الأراضي. وتفيد الإدارة المدنية الإسرائيلية أنّه تمّ خلال الفترة التي شملها التقرير إنهاء تطوير عشرة مقاطع طرق مصادق عليها، وتمّ منح مصادقة لـ16 مقطع طرق أخرى.[1]

وبالرغم من هذه التسهيلات، ونتيجة لمعيقات الحركة والقيود التي ما زالت قائمة حتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير، يضطر سكان 60 مجمّعا فلسطينيا يبلغ مجموع عددهم ما يقرب من 190,000 نسمة مضطرون إلى سلوك طرق التفافية يتراوح طولها بين مثلي و خمسة أمثال طول الطرق المباشرة المؤدية إلى أقرب المدن إليها (للإطلاع على قائمة مفصلة أنظر الملحق 2). ويمثل هذا العدد انخفاضا طفيفا مقارنة بالعدد المماثل لدى نهاية الفترة السابقة: 70 مجمّعا يبلغ عدد سكانها 195,000.

التدابير الرئيسية التي طبقت خلال الفترة التي شملها التقرير

محافظة نابلس

تمثل نابلس مركزا صحيا واقتصاديا وأكاديميا لمنطقة شمال الضفة الغربية بأكملها. في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000، تم اغلاق جميع الطرق المؤدية إلى المدينة، أو تمت السيطرة عليها بإقامة الحواجز، وأصبحت فئات معينة من الناس والسيارات بحاجة للحصول على تصاريح من أجل دخول أو مغادرة المدينة، وهو الأمر الذي جعل مدينة نابلس الأكثر تضررا ما بين مدن الضفة الغربية من ناحية إمكانية الوصول، إلى جانب القدس الشرقية. ومنذ منتصف عام 2008 بدأ الوضع بالتحسّن تدريجيا حين تمّ تحويل معظم الحواجز إلى حواجز فرعية وتمت إزالة غيرها كما وتم رفع فرض الحصول على تصاريح.

وتضمنت التحسينات الرئيسية التي طبقتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة الحالية التي شملها التقرير على:

- فتح بوابة طريق كانت تغلق المدخل الرئيسي لقرية بيت دجن (3,900 شخص تقريبا) الواقعة شمال شرق مدينة نابلس. ونتيجة لذلك أصبح بإمكان السكان الآن الوصول إلى مدينة نابلس مباشرة بدل استخدام طريق التفافي عبر قرية بيت فوريك كان يستخدمه سكان القرية على مدار السنوات العشرة الماضية.
- إزالة حاجز الطور الذي يتحكم بأحد المداخل الجنوبية لمدينة نابلس. أدى ذلك إلى تسهيل الوصول إلى منطقة الطائفة السومرية في المدينة (300 شخص). وسهلت إزالة الحاجز على وجه الخصوص تزويد خدمات البنية التحتية التي يقدمها موظفي البلدية للطائفة السومرية.[2]
- إزالة حاجز ترابي يغلق أحد مداخل قرية زواتا (2,100 شخص تقريبا) الواقعة شمال غرب مدينة نابلس. وإذا ما تمّ الحصول على موافقة من الإدارة المدنية الإسرائيلية لتجديد الطريق المؤدي إلى هذا المدخل فسيتيح ذلك إكمال ثلاثة مشاريع إسكانية تمّ تعليق العمل فيها بسبب القيود المفروضة على الوصول.
- تغيير موقع بوابة طريق تقع على المدخل الرئيسي لقرية الناقورة (1,700 شخص تقريبا) شمال غرب مدينة نابلس، ونقلها مسافة 200 متر عن موقعها السابق. وقد سهل ذلك تنقل المواطنين ما بين هذه القرية والقرى المجاورة بالإضافة إلى الاراضي الزراعية المجاورة.

وبالرغم من هذه التحسينات، ما زال استخدام الفلسطينيين محظورا بالكامل أو مقيدا بقيود صارمةلمقاطع أربعة طرق منفصلة تحيط بالمدينة، يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون أو الجيش.[3] ونتيجة لذلك ما زال الكثير من سكان القرى يعتمدون على طرق التفافية طويلة للوصول إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق. فعلى سبيل المثال، نظرا للحظر المفروض على طريق عقربا- نابلس، يضطر سكان قريتي عقربا ويانون (10,000 نسمة) إلى السفر 20 كيلومترا إضافيا للوصول إلى الخدمات في نابلس؛ أما سكان قريتي بيت فوريك وبيت دجن (15,000 نسمة) فيضطرون للسفر عبر طرق نابلس المكتظة بالسكان، وشوارع المدينة المزدحمة غالبا، من أجل الوصول إلى وسط أو جنوب الضفة الغربية، وذلك بسبب الحظر المفروض على السفر على شارع 557.

بوابة «حجارة» على الحجار (طولكرم) تموز/يوليو 2012

كفر قدوم: اشتباكات عنيفة احتجاجا على القيود المفروضة على الوصول

تقع قرية كفر قدوم البالغ عدد سكانها 3,300 شخص في القسم الشرقي لمحافظة قلقيلية، ولكنها مرتبطة تاريخيا بمدينة نابلس كمركز الخدمات الرئيسي للقرية. وبذريعة حماية مستوطنة كيدوميم المجاورة، أغلق الجيش الإسرائيلي بالاشتراك مع منسق أمن المستوطنة، على مدار السنوات العشر الماضية، الشارع الرئيسي الذي يربط القرية بمدينة نابلس، مما أجبر السكان على استخدام طريق التفافية يبلغ طولها 14 كيلومترا. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من منطقة المستوطنة المبنية بواسطة نظام "التنسيق المسبق" (انظر القسم 4). ومنذ تموز/يوليو 2011 يُنظم سكان قرية كفر قدوم إلى جانب نشطاء إسرائيليين ودوليين مظاهرات أسبوعية ضد القيود المفروضة على الوصول. وتطورت معظم هذه المظاهرات إلى اشتباكات عنيفة تقع في الغالب عندما تمنع القوات الإسرائيلية المتظاهرين من الوصول إلى البوابة التي تغلق الطريق إلى نابلس. وحتى نهاية تموز/يوليو 2012 أدت هذه الاشتباكات إلى إصابة 794 فلسطينيا تطلب معظمهم تلقي العلاج جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع.

محافظة طولكرم

تعتبر طولكرم مركز خدمات لما يزيد عن 172,000 نسمة يعيشون في ما يقرب من 35 قرية ومخيما للاجئين في المحافظة. ورغم أنّ الوصول إلى المدينة تمّت إعاقته بصورة خطيرة منذ عام 2000، إلا أنّ سلسلة من التدابير التي طُبقت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وخصوصا تحويل الحاجز الذي يتحكم بالشارع الشرقي المؤدي إلى المدينة (إيناف) إلى حاجز جزئي في عام 2010، سمحت بوصول سكان معظم القرى المباشرة إلى المدينة مباشرة.

بالرغم من ذلك، ظل سكان قريتين هما قرية شوفة (2,700 تقريبا) وسفارين (900 تقريبا) حتى وقت قريب متأثرين بحاجز طريق يقع على الشارع المباشر المؤدي إلى مدينة طولكرم (7 كيلومترا)، إذ يضطرون إلى سلوك طريق التفافية طويلة تبلغ 20 كيلومترا للوصول إلى المستشفيات، ومؤسسات التعليم العالي والأسواق. وفي نيسان/أبريل عام 2012 تمّت إزالة هذا الحاجز وفتحت بوابة طريق مجاورة له في أعقاب تقديم مجموعة حقوق الإنسان الإسرائيلية (هموكيد) بالنيابة عن مجلس القرية، التماسا ضد إغلاق الطريق.

محافظة سلفيت

على الرغم من كون مدينة سلفيت واحدة من أصغر المدن في الضفة الغربية، فهي تمثل المركز الصحي والأكاديمي والتجاري لجزء كبير من السكان في محافظة سلفيت (65,000 نسمة).[4] وقد أغلق الطريق الرئيسي المؤدي إلى المدينة من الشمال في عام 2001 على يد المستوطنين الإسرائيليين الذين يقطنون مستوطنة اريل القريبة، بموافقة الجيش، مما اضطر سكان 11 قرية (38,600 نسمة) لاتخاذ طريق التفافي يبلغ طوله 20 كيلومترا، للوصول إلى مدينة سلفيت من خلال مدخلها الشرقي.

في نوفمبر/ تشرين ثاني 2010، فتح الجيش الإسرائيلي بوابة الطريق التي تغلق هذا الشارع ونصب حاجزاً جديداً على هذا الطريق، وبدأ السماح للحافلات وسيارات الأجرة المسجلة مسبقا، إضافة إلى سيارات الإسعاف، باستخدام هذا الطريق من الساعة 6:00 صباحا حتى الساعة 10:00 مساء. ومنذ آذار/مارس 2012 تم توسيع الإجراءات التسهيلية ليشمل جميع وسائل النقل العام دون الحاجة إلى تسجيل مسبق. ولا زال الوصول إلى هذا الطريق بواسطة السيارات الخاصة، أو أية سيارة أخرى من الساعة 10:00 مساء حتى الساعة 6:00 صباحا محظورا.

محافظة رام اللّه

تعتبر مدينة رام اللّه المدينة الأسرع نمواً و المركز التجاري والخدماتي الأهم في الضفة الغربية. بقيت العديد من الطرق الرئيسية المؤدية للمدينة مغلقة لحوالي عقد من الزمن، مما قلص عدد الطرق الرئيسية المتاحة إلى طريق واحد من كل اتجاه (شمال، وشرق، وجنوب وغرب). ويعتبر هذا الوضع إشكالياً على وجه الخصوص في الناحية الشرقية، حيث لا يزال الطريق الرئيسي مغلقا بواسطة حاجز عسكري (حاجز الارتباط/بيت إيل) الذي لا يسمح إلا بمرور سيارات الإسعاف، وحملة بطاقة الشخصيات المهمة (VIP)، وسيارات الخدمات، والأجانب.

وفي نيسان/أبريل 2012، تمّ فتح بوابة طريق تقع على المسار القديم لشارع 60 (ولكنها ما زالت قائمة) مما أعاد وصل مخيم الجلزون والقرى المجاورة (13,800 نسمة تقريبا) بمدينة رام اللّه بصورة مباشرة. وإلى جانب إزالة حاجز طريق وفتح بوابة طريق تقعان على الشارع الذي يربط قرية عين يبرود مباشرة بشارع رقم 60 في آب/أغسطس فإنّ فتح بوابة الطريق مؤخرا يوفر وصولا أسرع وأسهل إلى شارع رقم 60 وشارع آخر بديل، رغم أنّه غير رئيسي، يصل المدينة من الشرق.

وبالرغم من هذه التسهيلات، فإنّ القيود المتواصلة المطبقة عند حاجز الارتباط/بيت إيل على ما يزيد عن 50,000 فلسطيني يعيشون شرقي المدينة تضطرهم إلى استخدام شبكة طرق ثالثة تتضمن العبور عبر مناطق سكنية ذات شوارع ضيقة ومتعرجة تستغرق وقتا طويلا وهي أكثر خطورة عادة. نتيجة لذلك فإن الإسرائيليين من مستوطنة بيت إيل المجاورة والقاعدة العسكرية يستخدمون الطريق المؤدية إلى حاجز بيت إيل بشكل حصري تقريبا.

وتعتبر قرية بيتين البالغ عدد سكانها 2,300 إحدى أكثر القرى تأثرا بهذا الحاجز. نتيجة لذلك، ازدادت مسافة وزمن السفر من وإلى رام اللّه من 3 إلى 15 كيلومتر ومن 10 إلى 40-30 دقيقة على التوالي وأيضاً ارتفعت تكلفة المواصلات من 2 إلى 7 شيكل لأجرة الحافلة ومن 10 شيكل قفزت تكلفة سيارة الأجرة إلى 50 شيكل. نتيجة لذلك، ارتفعت تكاليف السفر التي يدفعها سكان القرية الذين يعملون في رام اللّه بما يزيد عن ثلاثة أمثال. إن طول وقت السفر، والمسافة وزيادة تكاليف السفر كان لهلا تأثيرات مدمرة على وصول السكان إلى الخدمات الرئيسية وسبل الرزق.[5]

محافظة أريحا

تعتبر مدينة أريحا مركز الخدمات لسكانها البالغ عددهم 48,000 نسمة تقريبا يعيشون في المدينة والقرى المحيطة بها، ومخيمات اللاجئين والمجمّعات البدوية. وكغيرها من المدن الأخرى، تحسّنت ظروف الوصول لهؤلاء السكان خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصا في أعقاب إزالة الحاجز الذي يتحكم بالمدخل الجنوبي وتحويل حاجز آخر يقع على الطريق الشمال غربي إلى حاجز جزئي.

آخر التطورات:

في تموز/يوليو 2012 (غير مشمولة في الفترة التي شملها التقرير) فتحت السلطات الإسرائيلية المدخل الشمالي الشرقي وهو المدخل الرئيسي التاريخي لمدينة أريحا من جهة شارع 90 الذي أغلق منذ عام 2000 بتلة ترابية. وأعاد فتح المدخل إمكانية الوصول المباشر إلى مدينة أريحا للسكان الفلسطينيين الذي يقطنون شمال محافظة أريحا وغيرها من مناطق شمال غور الأردن، الذين كانوا يدخلون إلى المدينة سابقا عبر بلدة العوجا وحاجز ييتاف (4.5 كيلومترا إضافية) أو عبر طريق رقم واحد والمدخل الجنوبي للمدينة (21.1 كيلومتر إضافية).

وفي هذا الاتجاه، أزالت القوات الإسرائيلية في أيار/مايو 2012 تلة ترابية كانت تغلق الطريق المؤدية إلى المدينة من الغرب واستبدلتها ببوابة طريق ظلت مفتوحة. ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان مجمعان بدويان مجاوران – وادي القلط ودير القلط – الوصول إلى مدينة أريحا مباشرة وتجنب سلوك الطريق الالتفافية الطويلة البالغ طولها 16 كيومترا عبر شارع رقم 1. إضافة إلى ذلك سهل فتح هذا الشارع وصول السياح من مدينة أريحا إلى محمية وادي القلط الطبيعية.

محافظة الخليل

تعتبر مدينة الخليل ثاني أكبر مدينة في الضفة الغربية وتمثل مركزا خدماتيا واقتصاديا إقليميا. وباستثناء منطقة المستوطنات والقسم الذي تسيطر عليه إسرائيل في المدينة، فقد تمّ تسهيل الوصول إلى المدينة من القرى والبلدات المجاروة بصورة تدريجية خلال السنوات الأخيرة. في أيار/مايو 2012 تمّ تطبيق إجراء تسهيلي إضافي تمثل في إزالة حاجز طريق يقع على مفترق قرية بيت عينون وشارع رقم 60. وكان هذا المفترق قد فُتح أصلا في آب/أغسطس 2010 ولكنه أغلق بعد ذلك بفترة قصيرة في أعقاب حادث أطلق خلاله الفلسطينيون النار باتجاه سيارة إسرائيلية في المنطقة مما أدى إلى مقتل أربعة مستوطنين إسرائيليين.

وتقلل إزالة معيق الحركة هذا وقت السفر ما بين أربعة قرى تقع في شرق مدينة الخليل بصورة كبيرة – بيت عينون، والعديسة، والدوارة، والشيوخ (18,000 نسمة تقريبا) – ومركز الخدمات الرئيسي الذي يرتادونه. كما ومن المتوقع أنّ يكون لإزالة هذا المعيق آثار إيجابية على الظروف المعيشية للسكان، إذا أنّ إزالته تُسهّل الوصول إلى ما يزيد عن 80 مصنع للحجارة ومحاجر في قريتي الشيوخ وسعير. بالرغم من ذلك ما زال المدخل الذي يؤدي مباشرة من هذه القرى إلى مدينة الخليل على الطرف الآخر من المفترق الواقع على شارع رقم 60 مغلقا، مما يضطر طالبات يدرسن في مدرسة تقع في المنطقة المجاورة من المدينة إلى عبور المفترق الخطر مشيا على الأقدام.

إضافة إلى ذلك، ما زال المدخل التاريخي لمدينة الخليل من الجنوب مغلقا أيضا. ويضطر ما يزيد عن 70,000 فلسطيني يعيشون في القرى المجاورة للخليل من الجنوب إلى سلوك طرق التفافية بديلة عبر المدخلين الغربي والشرقي. وبرّر الجيش الإسرائيلي هذا الإغلاق في الماضي بالحاجة إلى حماية مستوطنة بيت حجاي (550 شخصا) التي تقع بالقرب من المدخل المغلق.

الجانب المغلق من مفترق بيت عينون المؤدي إلى مدينة الخليل

ثانياً: المناطق الواقعة خلف الجدار

ما زال الجدار، بالتوازي مع نظام البوابات والتصاريح الخاص به، يشكل أكبر عقبة أمام حرية تنقّل الفلسطينيين عبر الضفة الغربية على الإطلاق. وحتى نهاية الفترة التي شمها التقرير أصبح ما يقرب من 62 بالمائة من مسار الجدار مكتملا حاليا، في حين أنّ 8 بالمائة قيد الإنشاء، و 30 بالمائة مخططة لكنها لم تبنى بعد.

بدأ بناء الجدار عام 2002 في أعقاب تفجيرات نفذها فلسطينيون من الضفة الغربية داخل إسرائيل، بهدف معلن هو منع هذه التفجيرات. ومع هذا، يقع حوالي 85 بالمائة من المسار الحالي البالغ طوله 708 كلم داخل أراضي الضفة الغربية، بدلا من مسار الخط الأخضر، مما أدى إلى عزل المجمّعات الفلسطينية والأراضي الزراعية، والإسهام في تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة. يُعد ضمّ المستوطنات الإسرائيلية، بما في ذلك المناطق المخططة للتوسع المستقبلي للمستوطنات، الواقعة على "الجانب الإسرائيلي" من الجدار العامل الرئيسي الوحيد الذي يقرر مسار الجدار وانحرافه عن الخط الأخضر.

وبالرغم من وجود الجدار قدرت لجنة تابعة للحكومة الإسرائيلية أنّه في عام 2010، تسلّل يوميا ما يقرب من 15,000 فلسطينيا ليست بحوزتهم التصاريح المطلوبة من الضفة الغربية إلى إسرائيل للبحث عن عمل.[6] ويفيد المركز الفلسطيني للاحصاء أن 22,500 فلسطيني عملوا في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية بدون التصاريح المطلوبة وذلك في الربع الثاني من العام 2012.

في رأي استشاري صدر في تموز/يوليو 2004، أفادت محكمة العدل الدولية أن مقاطع الجدار التي تعبر داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابة والتصاريح المرتبط به، هي انتهاك من جانب إسرائيل بالتزاماتها التي نص عليها القانون الدولي. ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى وقف بناء الجدار، وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل، وإلى إبطال مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

وعلى غرار السنوات القليلة الماضية، لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي خطوات لتنفيذ الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية. بالرغم من ذلك، لم تنفذ سوى بعض نشاطات البناء القليلة خلال الفترة التي شملها التقرير. وتضمنت هذه الأعمال استئناف بناء الجدار حول قرية عزون عتمة (قلقيلية)، والولجة

المقطع الجديد للجدار المحيط بقرية عزون عتمة (قلقيلية) أب/أغسطس 2012.

(بيت لحم)، وقلندية (القدس)، بالإضافة إلى استئناف البناء حول مستوطنة إشكولوت (الخليل)، وبيت أريه وأوفاريم (رام اللّه). بالإضافة إلى ذلك استمر العمل في تحويل مسار الجدار حول مجمّع خربة جبارة في طولكرم.

قرى طولكرم: معدل الموافقة على طلبات الحصول على تصاريح

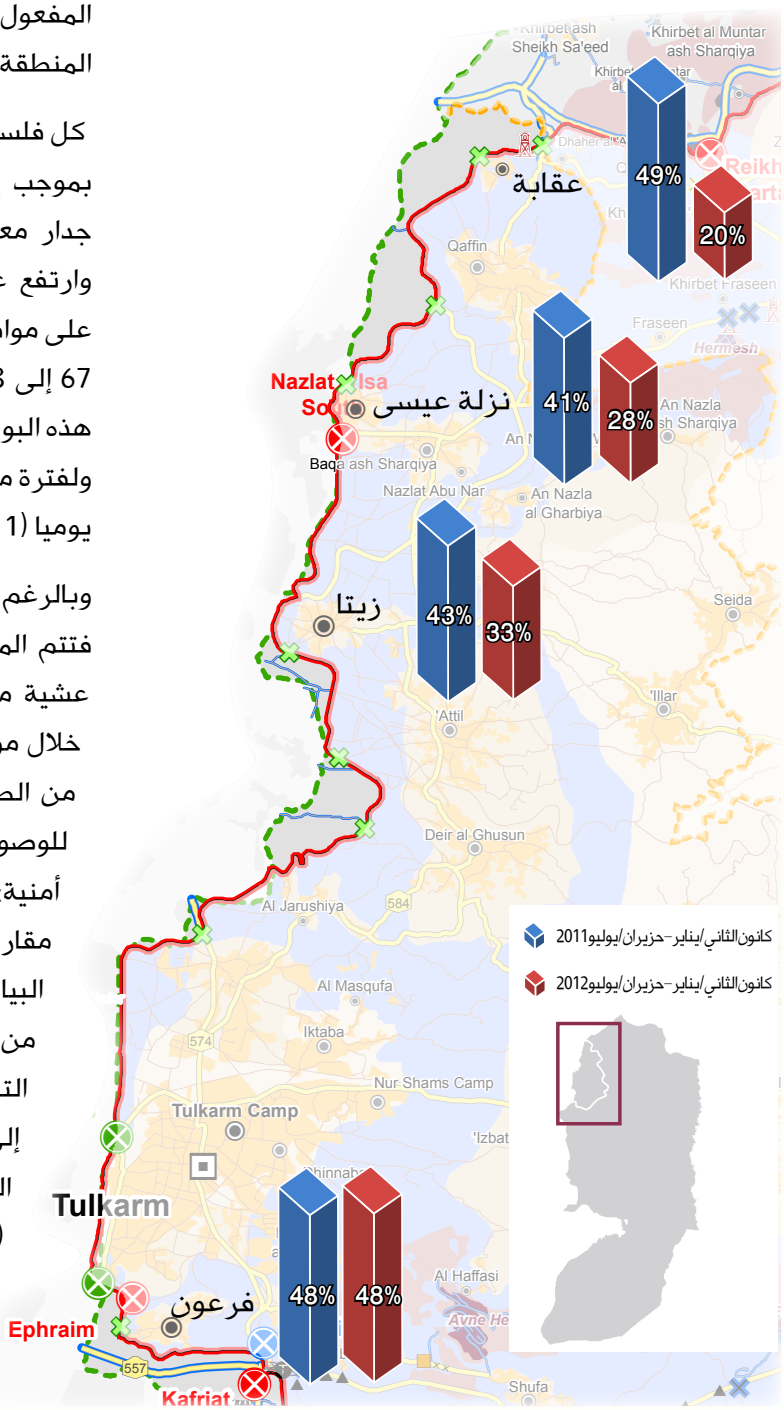

الوصول إلى الأراضي الزراعية

يوجد ما يقرب من 150 مجمّعا فلسطينيا يمتلك سكانها أراض زراعية معزولة في الجانب الآخر من الجدار ويتوجب عليهم الحصول على تصاريح «زيارة» أو إجراء «تنسيق مسبق» مع الإدارة المدنية الإسرائيلية للوصول إلى هذه المنطقة.[7] وللتقدم بطلب للحصول على تصريح أو تجديده، يجب على المتقدمين استيفاء الاعتبارات الأمنية اللازمة لجميع التصاريح التي تصدرها إسرائيل، وتقديم وثائق ملكية الأرض أو وثائق ضريبة الأراضي سارية المفعول التي تثبت «صلة المتقدم بالأرض» الواقعة في المنطقة المغلقة.

كل فلسطيني حصل على تصريح أو صودق على دخوله بموجب إجراء التنسيق المسبق ينحصر دخوله ببوابة جدار معيّنة ولا يسمح بعبوره من بوابة جدار أخرى. وارتفع عدد البوابات التي يمكن للمزارعين الحاصلين على موافقة عبورها خلال الفترة التي شملها التقرير من 67 إلى 73 بوابة. ولا تُفتح ما يزيد عن 70 بالمائة من هذه البوابات (52 بوابة) سوى خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة خلال النهار، بينما تُفتح بقية البوابات إما يوميا (11)، أو أسبوعيا في أعقاب تنسيق مسبق (10).

وبالرغم من عدم توفر بيانات شاملة حول عدد التصاريح، فتتم المصادقة على عدد كبير من التصاريح كل عام عشية موسم قطف الزيتون. بالرغم من ذلك، رفض خلال موسم قطاف الزيتون في عام 2011، 42 بالمائة من الطلبات التي تم تقديمها للحصول على تصاريح للوصول إلى مناطق واقعة خلف الجدار بحجة «أسباب أمنية» أو عدم وجود ما يثبت «الصلة بالأرض» وذلك مقارنة بـ39 بالمائة خلال الموسم السابق. وتشير البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أربعة قرى في محافظة طولكرم حول الطلبات التي تمّ تقديمها خلال النصف الأول من عام 2012 إلى انخفاض ملموس في معدل الموافقة على الطلبات مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2011 (انظر الرسم البياني).

وإجمالا، فإنّ منح عدد محدود من التصاريح وفترات التنسيق المسبق المحدودة، إلى جانب

حالة "جيب بدو" (القدس)

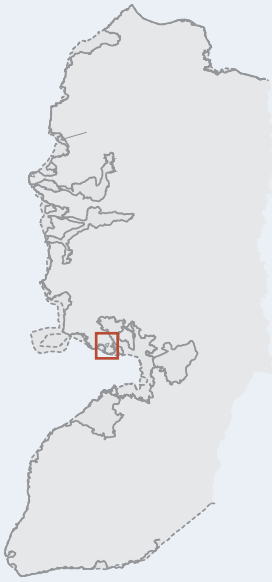

تمّ تسجيل انخفاض في الوصول إلى الأراضي الزراعية في القسم الشمالي الغربي من محافظة القدس، مما أثر على المزارعين الذين يعيشون في ثلاثة مجمّعات تقع في الجانب "الفلسطيني" من الجدار: بيت إجزا، وبدو، وبيت سوريك. وتضم المنطقة المعزولة ما يقرب من 6,000 دونم (1,500 فدان) مزروعة بأشجار الزيتون والعنب واللوز والتين والدراق، بالإضافة إلى مختلف المحاصيل الحقلية الأخرى.

ولا يمكن الوصول إلى هذه المنطقة إلا عبر خمس "بوابات زراعية" منصوبة على طول الجدار، تعمل أربعة منها بنظام "التنسيق المسبق" مع الإدارة المدنية الإسرائيلية وواحدة تعمل بموجب نظام تصاريح "الزيارة". وبغض النظر عن النظام المطبّق تُفتح البوابات الخمسة جميعها في الفترة ذاتها في أيام معيّنة، تعلن عنها مسبقا الإدارة المدنية الإسرائيلية. بالرغم من ذلك، اتسم عدد أيام فتح البوابات خلال السنوات الثلاث الماضية بالتقلب– 97 يوما في عام 2009، 37 يوما في 2011، و27 يوما خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012 (لم يكن بالإمكان التحقق من بيانات عام 2010). وفي حالة "بوابة هار أدار" يتمّ تطبيق نظام الفتح المحدود للبوابات بصورة انتقائية على المزارعين فحسب: فبالرغم من تقييد عبور المزارعين من البوابة للوصول إلى أراضيهم الزراعية، فعليا، تعمل البوابة خمسة أيام في الأسبوع طوال العام ويستخدمها الفلسطينيون من حملة التصاريح الذين يعملون في مستوطنة هار أدار الإسرائيلية المجاورة.

وتفيد الإدارة المدنية الإسرائيلية أنّ خفض عدد أيام فتح البوابة يعود إلى انخفاض عدد المزارعين الذين يحضرون عندما تكون البوابة مفتوحة. بالرغم من ذلك، يفيد المزارعون الذين أجريت معهم مقابلات أنّ انخفاض الطلب على الوصول إلى الأراضي هو نتيجة لإعاقة الوصول: فالعديد من المزارعين يتمّ تثبيطهم عن التقدم بطلبات للوصول أو يتمّ خفض استثمارهم في أراضيهم بسبب صعوبة إمكانية الوصول لفترات كافية من أجل فلاحة الأرض.

إنّ الجدار، إلى جانب أيام فتح البوابات الزراعية المحدودة التي لا يمكن التنبؤ بها، قوضت بصورة شديدة ديمومة الاعتماد على كسب الرزق من العمل في الزراعة للعديد من المزارعين في هذه المجمّعات.

فتح بوابات الجدار لفترات محدودة، قلّص النشاطات الزراعية بصورة خطيرة وقوّض سبل العيش الزراعية في أنحاء الضفة الغربية.

مجمّعات مناطق التماس

كان للجدار كذلك أثر إنساني كبير على الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق تقع ما بين الجدار والخط الأخضر. تعيش الغالبية العظمى من هؤلاء الفلسطينيين في مناطق أعلن عنها مناطق عسكرية مغلقة («مناطق تماس»)، حيث أصبح يُطلب ممن تزيد أعمارهم عن 16 عاماً التقدم بطلب للحصول على تصريح «إقامة دائمة» لمواصلة العيش في منازلهم. وفي بعض الحالات، معظمها في القدس الشرقية، لم يتمّ الإعلان عن مجمّعات واقعة خلف الجدار رسميا «مناطق تماس»، ونتيجة لذلك يجب على الفلسطينيين، بدل الحصول على تصاريح، أن يجروا «تنسيقا مسبقا» مع الإدارة المدنية أو أن يكون مسجلا في بطاقات هوياتهم كمقيمين في المناطق المعنية من الاستمرار في العيش في منازلهم.

لم يسجل أي تغير على عدد الفلسطينيين الذين يعيشون خلف الجدار خلال الفترة التي شملها التقرير. ويعيش حاليا ما يقرب من 11,000 شخص في 33 مجمعا أو منازل معزولة (أنظر القائمة المفصلة في الملحق 3) يعيشون في هذه المناطق. ومع ذلك، إذا ما تمّ إكمال بناء الجدار كما هو مخطط له فإنّ ما يقرب من 33,000

العمل على استقرار مصادر كسب الرزق من الزراعة في مناطق التماس

ينفذ مركز التعاون السويدي ومركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطيني حاليا مشروعين يهدفان إلى منع التقويض المستقبلي لمصادر كسب الرزق في أوساط مزارعي محافظتي قلقيلية وطولكرم. يمتلك المزارعون المتضررون أراض ومصادر مياه معزولة في منطقة التماس – وهي المنطقة الواقعة ما بين الجدار والخط الأخضر، حيث يعتمد الوصول إليها على نظام التصاريح والبوابات. يدعم المشروع 506 عائلات مهمّشة في ست مجمّعات من خلال توفير 60 بالمائة من تكاليف الوقود اللازمة لتشغيل 13 بئر مياه زراعية تقع في المنطقة، خلال الخمسة أشهر التي يرتفع فيها الطلب على المياه. وأدت هذه المساهمة إلى خفض تكاليف الري بمعدل 50 بالمائة إلى جانب تحسين جودة المحصول. يتمّ تمويل هذا المشروع على يد صندوق الاستجابة الإنساني بدعم سخي من آيرلندا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

فلسطيني من الضفة الغربية سيعيشون ما بين الجدار والخط الأخضر، بالإضافة إلى معظم سكان القدس الشرقية الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم 284,000.[8]

ويجب على السكان اجتياز حواجز الجدار من أجل الوصول إلى المراكز الصحيّة، والمدارس وأماكن العمل، والأسواق أو زيارة الأقارب والأصدقاء في الجانب «الفلسطيني» من الجدار. وحتى هذا التاريخ توجد 15 حاجزا على طول الجدار تتحكم بوصول الأشخاص من هذه المجمّعات من بقية الضفة الغربية وإليها.

وخلال السنوات القليلة الماضية، سلّم الجيش الإسرائيلي السيطرة في تسعة من هذه الحواجز إلى إدارة نقاط العبور التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية. وبالرغم من الإجراءات المطبقة من الجهتين هي نفسها نظريا، إلى أنّ إدارة نقاط العبور تطبق فيها تفتيشات أكثر صرامة ودقة للفلسطينيين الذين يعبرون هذه الحواجز. وتمّ آخر تحويل مماثل للسلطة خلال افترة التي شملها التقرير (أيلول/سبتمبر 2011) في حاجز جلجولية. إلى جانب كونه نقطة العبور الرئيسية للمستوطنين الإسرائيليين الذين يتنقلون ما بين وسط وشمال الضفة الغربية وإسرائيل، يتحكم حاجز جلجولية بالوصول إلى مجمّعين بدويين يقعان في جيب خلف الجدار جنوب شرق قلقيلية (عرب الرماضين الجنوبي وعبر أبو فاردة). ونتيجة للإجراءات الأكثر صرامة التي تطبقها إدارة نقاط العبور على الحاجز يواجه سكان المجمّعين البالغ عددهم 400 شخص تقريبا تدهورا خطيرا في تنقلهم عبر الحاجز.[9]

ولا تنطبق القيود المطبقة على الحواجز التي تتحكم بوصول المجمّعات الفلسطينية الواقعة في جيوب الجدار على الأشخاص فحسب بل وعلى البضائع، سواء كانت للاستخدام التجاري أو للاستهلاك الشخصي. وباستثناء القدس الشرقية وحولها، تعتمد المحلات التجارية في المناطق المغلقة على عدد محدود من الشاحنات المسجلة مسبقا التي تستطيع جلب السلع التجارية من الموردين في الضفة الغربية. ويمكن لكل شاحنة أن تحمل منصتي نقل فقط من السلع لا يتجاوز ارتفاعها 1.2 مترا. ولا يُسمح بعبور مواد البناء بكميات كبيرة، كالحصى، والرمل والاسمنت عبر حواجز الجدار، مما يضطر السكان إلى طلب هذه المواد من إسرائيل، وهو قيد له آثار كبيرة إذ أن أسعار مواد البناء في إسرائيل أعلى بكثير من أسعارها في الضفة الغربية. وتتضاعف هذه المصاعب نظرا لأنّ معظم الأشخاص لا يمكنهم الوصول إلى نقاط بيع هذه المواد بسبب عدم حيازتهم لتصاريح لدخول إسرائيل.

ويثير تأمين الخدمات الطارئة في هذه المناطق المخاوف على وجه الخصوص، مثل نقل المرضى إلى المستشفيات الواقعة في «الجانب الفلسطيني» من الجدار والاستجابة لحوادث الحريق على يد قوات الدفاع المدني. ويوضح الوضع في جيب برطعة الشرقية هذه المخاوف.

حالة جيب برطعة

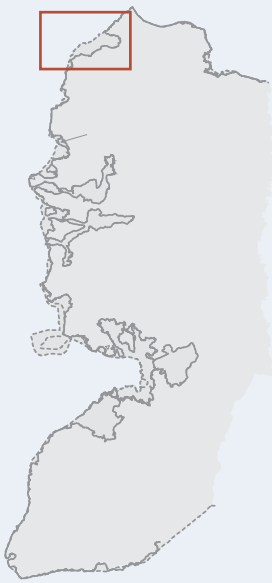

تعتبر برطعة الشرقية الواقعة في محافظة جنين البالغ عدد سكانها 5,000 نسمة أكبر مجمّع يقع خلف الجدار حاليا. وتوجد بجوار برطعة سبع مجمّعات فلسطينية صغيرة أخرى تقع داخل الجيب نفسه. أكتمل بناء من الجدار في هذه المنطقة في عام 2003، وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام أعلن عن هذه المنطقة منطقة مغلقة وأصبح يتوجب على سكانها الحصول على تصاريح للبقاء في منازلهم. وعلى غرار مناطق أخرى، كان الهدف وراء انحراف مسار الجدار عن الخط الأخضر ضم أربع مستوطنات سكنية (حينانيت، وتل ميناشيه، وشاكيد وريحان) يبلغ مجموع عدد سكانها 1,700 نسمة تقريبا، وكذلك ضم إحدى المناطق الصناعية، على الجانب «الإسرائيلي» من الجدار.

يتحكم حاجز ريحان، الذي تديره شركة أمن خاصة تعاقدت معها إدارة نقاط العبور، بالتنقل بين برطعة وباقي الضفة الغربية. ويفتح هذا الحاجز ما بين الساعة 0500 صباحا و 10أو 11 ليلا.

يتطلب إخلاء المرضى في حالات الطوارئ إلى المستشفى في مدينة جنين خلال ساعات الليل المتبقية تنسيقا مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. ووفقا لمجلس القرية، إذا تم إخلاء المريض بسيارة من القرية، فإن إجراء التنسيق يؤخر الوصول إلى المستشفى مدة 20 دقيقة في المتوسط. وفي الحالات التي يتطلب فيها الإخلاء دخول سيارة إسعاف من خارج برطعة، يمكن أن يستمر التأخير لـ 15-10 دقيقة إضافية بسبب إجراءات التفتيش المطبقة عند الحاجز على جميع السيارات التي تدخل الجيب. وللتعامل مع هذا التحدي، تتمركز سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني داخل المجمّع ثلاث ليال كل أسبوع، مما يقلص من الاعتماد على سيارات الإسعاف من خارج القرية ويقلص إمكانية التأخير لفترة اليالي الأربعة المتبقية. وكإجراء وقائي، تغادر النساء الحوامل في الغالب الجيب قبل الولادة بشهر واحد لتجنب التعقيدات.[10]

لا تتوفر لدى مجلس القرية أية قدرة للاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى، وخاصة تلك التي تتطلب خدمات الإطفاء والإنقاذ. ويعتمد السكان بصورة حصرية للحصول على هذه الخدمات على مديرية الدفاع المدني في محافظة جنين، التي تقع مرافقها وموظفوها على الجانب "الفلسطيني" من الجدار. ويتطلب كل وصول لموظفي المديرية إلى جيب برطعة إجراء تنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية، وكذلك تفتيش سياراتهم عند الحاجز. وقد أدى ذلك إلى تأخير وصول قوات الدفاع المدني للحوادث الطارئة مما فاقم من المخاطر والأضرار (انظر مربع الحالات أدناه). بالإضافة إلى ذلك، وفقا للمدير العام لمديرية الدفاع المدني في جنين، تعيق القيود المفروضة على الوصول إلى الجيب إجراء عمليات تفتيش منتظمة للمحلات التجارية، والتي تعتبر أساسية لتنفيذ استراتيجية وقائية فعالة.

تأخير وصول رجال الإطفاء أو حرمانهم من الوصول

في 10 نيسان/أبريل 2011 عند حوالي الساعة الواحدة صباحا، اندلع حريق هائل في مجمع تجاري في قرية برطعة. وأرسلت على الفور فرق الدفاع المدني من جنين، وعتيل وطولكرم إلى القرية لكن تم تأخيرها عند حاجز ريحان لحوالي 25 دقيقة، وذلك بسبب متطلبات التنسيق والتفتيش. وعملت فرق الدفاع المدني بشكل متواصل لمدة عشر ساعات لاحتواء النيران. ونتيجة للحريق، لحقت أضرار جسيمة بـ 12 محلا تجاريا، واحترق منزل قيد الإنشاء في الطابق الرابع من أحد المباني المتضررة بالكامل، وبلغ حجم الخسائر بنحو 7 ملايين شيكل إسرائيلي جديد.

ومؤخرا في 26 نيسان/أبريل 2012، شب حريق في شقة سكنية في القرية وتم إرسال فريق إطفاء من جنين إلى القرية، ولكن، وفقا لمديرية الدفاع المدني، تم رفض طلب التنسيق. ولا تزال أسباب هذا الرفض غير واضحة. نتج عن الحادث حالة وفاة واحدة وتسع إصابات، وكذلك تدمير الشقة بالكامل.[11]

ثالثاً: القدس الشرقية

ما زال وصول للفلسطينيين الذين يحملون هوية الضفة الغربية إلى القدس الشرقية مقيدا بواسطة الجدار والحواجز ونظام التصاريح. ويتمثل الاستثناء الرئيسي لهذا الوضع سلسلة من التسهيلات التي طبقتها السلطات الإسرائيلية منذ منتصف شهر حزيران/يونيو 2012 عند الحاجز الذي يتحكم بالمدخل الشمالي للقدس الشرقية (قلندية)، مما خفف بصورة ملموسة تأخير الأشخاص الذين يدخلون إلى المدينة (أنظر المربع أدناه).

وتاريخياً، تعتبر القدس الشرقية مركز الحياة السياسيّة والتجاريّة والدينيّة والثقافية لكافّة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولكن في أعقاب ضم القدس من جانب واحد عام 1967 وتخصيص وضع إقامة منفصل لفلسطينيي القدس الشرقية، مُنع الفلسطينيون في باقي الضفة الغربية من السكن داخل حدود بلدية القدس التي وضعتها إسرائيل إلاّ من خلال إجراءات «لمّ الشمل» التي أصبحت أكثر تقييداً مع مرور الوقت. ومنذ أوائل التسعينيات، عندما فرضت إسرائيل إغلاقا شاملا للقدس الشرقية، أصبحت السلطات الإسرائيلية تُلزم الفلسطينيين من غير المقيمين في القدس الشرقية بالحصول على تصريح للوصول إلى القدس وإسرائيل.

وقد تقيّد وصول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية بصورة أكثر صرامة في أعقاب بناء الجدار حول المدينة الذي تمّ إنجاز معظمه في عام 2007. ومنذ ذلك الوقت أصبح وصول حاملي التصاريح مقتصراً على أربعة حواجز

إجراءات جديدة تسهل الوصول عبر حاجز قلندية

منذ منتصف شهر حزيران/يونيو 2012 أعلن مكتب الارتباط المسؤول عن محيط القدس عن إجراءات جديدة لتسهيل حركة مرور السيارات والمشاة عبر حاجز قلندية. وبالرغم من أنّ هذه الإجراءات لا تنطبق إلا على حاملي بطاقة هوية القدس، التي تتراوح نسبتهم بين 65و 75 بالمائة حسب تقدير مكتب الارتباط من بين 15,000 شخص يعبرون الحاجز يوميا، إلا أنّ هذه الإجراءات يستفيد منها بصورة غير مباشرة حاملي التصاريح أيضا. وبموجب الإجراءات الجديدة:

- يستطيع حاملو بطاقة هوية القدس الآن البقاء في سياراتهم عند عبور الحاجز. في السابق، لم يكن يُسمح سوى لأفراد العائلة من الدرجة الأولى (السائق وزوجته/زوجه، والأطفال والوالدين) بالبقاء في السيارة مع السائق حيث كان يتوجب على الآخرين العبور عبر ممر المشاة.
- خلال ساعات الصباح المزدحمة، سيتم فتح خمسة مسارات للمشاة بداية من الساعة الرابعة صباحا بدل السادسة. وسيتم تخصيص ثلاثة منها لحاملي بطاقات هوية القدس واثنين لحاملي بطاقة الضفة الغربية ممن بحوزتهم تصاريح لدخول القدس. وخلال جميع الأوقات الأخرى، سيتم فتح 4-3 مسارات حسب الحاجة.
- يسمح لحاملي بطاقة هوية القدس الشرقية البالغة أعمارهم دون 14 عاما وفوق 45 عاما والمسافرين في وسائل النقل العام البقاء في الحافلات، في حين ما زال يتوجب على من تبلغ أعمارهم ما بين 14 إلى 45 عاما النزول للخضوع للتفتيش (عبر الأبواب الدوارة وكاشفات المعادن.)

ويفيد مكتب الارتباط في القدس أن هذه التسهيلات تخفض معدل وقت العبور للمشاة من 45 دقيقة إلى 15 دقيقة. وقد تمّ كذلك تسهيل عبور السيارات بصورة كبيرة، خصوصا بسبب تطبيق التفتيش في حالات عرضية فقط. ونتيجة لذلك، يبدو أن عددا أكبر من السيارات أصبحت تمر عبر الحاجز بدل سلوك الطريق الالتفافية الطويلة عبر حاجز حزما (الذي يضيف 16 كيلومترا على طريق الرحلة إلى القدس).

من بين الـ16 حاجزاً القائمة على طول الجدار مما جعل هذه الحواجز الأربعة أكثر ازدحاماً.[21] ويُسمح لحاملي التصاريح بالعبور مشياً على الأقدام عبر هذه الحواجز.

الوصول إلى الخدمات الصحيّة

يتوجّب على فلسطينيي الضفة الغربية، ومن بينهم الحالات الطارئة، الحصول على تصاريح للوصول إلى ستة مستشفيات فلسطينية غير ربحية تخصصية في القدس الشرقية. بالإضافة إلى التوتر الذي ينطوي عليه التقدم بالطلب وانتظار الموافقة (أو الرفض)، قد تصدر التصاريح لفترة زمنية أقصر مما يتطلبه العلاج، وخاصة إذا كان العلاج يتطلب استشارات طبية أو عمليات ضرورية متعدّدة.[13] وبدأت إسرائيل بإصدار تصاريح أطول مدة لبعض الحالات المعينة كمرضى الديلزة (غسيل الكلى) الذي يحتاجون إلى السفر مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيا إلى مستشفيات القدس الشرقية. بالرغم من ذلك يكون من الصعب في بعض الحالات على الأهالي أو أفراد عائلات الأطفال المرضى أن يحصلوا على تصاريح لمرافقتهم إلى القدس الشرقية. ويُطلب من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية ممن بحوزتهم تصاريح للعبور العبور إما بواسطة حالفة خاصة تابعة للمستشفى أو المشي على الأقدام عبر ممرات معيّنة، وهو ما يعني في الغالب الانتظار في صفوف مزدحمة ولفترات طويلة. وبالرغم من الادعاء بأنّه يُسمح للمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة ويحملون تصاريح طويلة الأمد الوصول إلى القدس عبر جميع الحواجز، لكن فعليا لم يحترم الجنود الذين يتمركزون على الحواجز هذا الأمر دائما.

وقد يكون تحويل المرضى في الحالات الطارئة بسيارات الإسعاف إلى القدس الشرقية صعباً بالنسبة لحاملي بطاقة الضفة الغربية. في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و أيار/مايو 2012 نفذت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية وهي مزود الخدمات الطبية الطارئة الرئيسي 591 حالة نقل بسيارات الإسعاف إلى القدس الشرقية، من بينها 41 تمكنت من الوصول مباشرة، في حين أن عمليات النقل الـ 550 المتبقية تمت وفق إجراء «من سيارة إلى سيارة» (أي نقل المريض من سيارة إسعاف تحمل لوحة ترخيص الضفة الغربية إلى سيارة إسعاف تحمل لوحة ترخيص إسرائيلية). وفي الحالات الطارئة جداً، تصادق الإدارة المدنية الإسرائيلية على العبور المباشر لسيارات الإسعاف الفلسطينية بعد التنسيق مع موظفي الأمن الموجودين عند الحاجز. وخلال الفترة التي شملها التقرير أفادت جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية أن ما مجموعه 54 سيارة إسعاف (5 بالمائة) سمح لها بالوصول المباشر.[41]

وتعيق الحواجز المادية والبيروقراطية قدرة ما يقرب من 1,000 موظف من الطواقم الطبية في المستشفيات الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية من الوصول إلى أماكن عملها في القدس الشرقية. ومع فرض القيود المشددة في تموز/يوليو 2008، كان يُسمح لموظفي

مراقبة الوصول إلى المستشفيات في القدس الشرقية

يرصد مشروع التعزيز التابع لمنظمة الصحة العالمية ويصدر التقارير حول الوصول الصحي الإنساني للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة الى القدس من خلال دراسة تجارب الفلسطينيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح من السلطات الإسرائيلية، سواء للوصول إلى الرعاية الصحية أو للعمل في مستشفيات القدس الشرقية. وترصد منظمة الصحة العالمية أيضا وصول الإسعاف إلى القدس. رصدت منظمة الصحة العالمية بيانات وصول الإحالات الطبية في الضفة الغربية منذ أواخر عام 2011، وحلّلت اتجاهات معدلات الموافقة، وأسباب الرفض وطول الفترة الزمنية للحصول على ردود على الطلبات. وتدعم منظمة الصحة العالمية أيضا شبكة مستشفيات القدس الشرقية في حالات رفض أو انقطاع الوصول للموظفين و/أو المرضى ذوي الأمراض المزمنة. تعتمد مهمات مستشفيات القدس الشرقية على قدرة الموظفين في الضفة الغربية، والذين يشكلون ثلثي مجموع موظفيها، على الحصول على تصاريح والسفر دون قيود للعمل. يتلقى مشروع التعزيز التابع لمنظمة الصحة العالمية الدعم حاليا من مؤسسة التعاون السويسري الإنمائي.

المستشفيات من الضفة الغربية ممن بحوزتهم تصاريح بالمرور فقط من خلال الحواجز المزدحمة جدا في قلندية، والزيتون وجيلو. وفي أواخر عام 2011، أفيد أنّ فئة موظفي المستشفيات الذين يُسمح لهم بالعبور عبر جميع الحواجز تمّ توسيعها لتشمل جميع الموظفين بعد أن كانت تقتصر على الأطباء، رغم أنّ الموظفين ما زالوا يبلغون عن التعرض لصعوبات عند الحواجز. إنّ تأخير الموظفين لفترات طويلة يؤدي إلى خلل في العناية بالمريض، بما في ذلك برنامج الاستشارات، والعمليات وخدمات أخرى في مستشفيات القدس الشرقية. ومنذ عام 2004 تعمل *شبكة مستشفيات القدس الشرقية* على تسهيل عبور الطواقم الطبية الحيوية، وإلى مدى محدود، تسهل نقل المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة من الضفة الغربية من خلال تشغيل حافلات يومية إلى المستشفيات، ولكن بتكلفة باهظة تتكبدها المستشفى.

الوصول إلى الأماكن المقدسة

يعيق الجدار ونظام التصاريح أيضا وصول المسلمين والمسيحيين من حملة هوية الضفة الغربية إلى أماكن العبادة في القدس الشرقية. وبالرغم من تطبيق ترتيبات خاصّة خلال شهر رمضان وعيد الفصح إلا أنّ هذه الترتيبات لا تشمل صلوات الجمعة وقداس يوم الأحد على مدار العام. وخلال شهر رمضان يتمّ السماح بالوصول بصورة خاصة لفئات عمرية معيّنة: في عام 2011 سُمح للرجال الذين تبلغ أعمارهم فوق 50 عاما، والنساء اللواتي تبلغ أعمارهن فوق 45 عاما، والبنين والبنات الذين تبلغ أعمارهم دون 13 عاما، بالوصول إلى القدس الشرقية بدون تصاريح؛ كما أنّ الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 50 عاما، والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 30 و 45 عاماً كانوا مؤهلين للحصول على تصاريح خاصة يجب التقدم التقدم مسبقاً للحصول عليها.

وطبقاً للسلطات الإسرائيلية دخل إلى القدس الشرقية أثناء أيام الجمعة ما يقرب من 340,000 فلسطيني من الضفة الغربية خلال شهر رمضان لعام 2011 (ما معدله 85,000 كل جمعة). وعلى غرار عام 2010 تمّ نصب مظلات للحماية من أشعة الشمس، بالإضافة إلى مراوح ترش الماء مخصصة لخفض درجة الحرارة للأشخاص الذي ينتظرون في الطوابير للدخول عبر الحواجز. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تخصيص ممرين إنسانيين في حاجز قلندية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصّة والأشخاص الذين تبلغ أعمارهم فوق 50 عاما. وفي بعض الحالات، مثل حاجز جيلو، كانت الممرات الإنسانية تعاني من سوء الإدارة واقتصر استخدامها على عدد محدود من الحالات الطارئة. وقد أدى تحسين الخدمات اللوجستية

رمضان 2012

خلال شهر رمضان من هذا العام (غير مشمول في الفترة التي يشملها هذا التقرير)، جرى توسيع بسيط لمعايير الفئات العمرية المطبقة للسماح للأشخاص بالوصول لأداء صلوات الجمعة بدون تصاريح لتشمل النساء والرجال الذين تبلغ أعمارهم فوق 40 عاما. وبالرغم من هذه المعايير، فقد أبلغ أنّ جميع النساء تمكنّ من العبور في جميع الأوقات. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت إسرائيل خلال باقي الشهر وعطلة عيد الفطر عددا استثنائيا كبيرا من تصاريح "زيارة العائلة" تسمح لحملة هوية الضفة الغربية بالدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل. وإجمالا خلال الشهر، عبر ما يقرب من 820,000 فلسطيني عبر حواجز القدس الشرقية، وهو ما يمثل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي.[15]

أشخاص ينتظرون الدخول إلى القدس الشرقية لأداء صلاة الجمعة، آب/أغسطس 2012

والبنى التحتية إلى تحسّن عام في حركة المرور إلى القدس الشرقية لحملة التصاريح للوصول لأداء صلاة الجمعة. بالرغم من ذلك كان هنالك حالة استثنائية إذ فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا إضافية في 19 آب/ أغسطس في أعقاب هجمات على جنوب إسرائيل اليوم السابق. وأدت هذه القيود إلى تأخيرات طويلة لدى العديد من الحواجز، ولم يُسمح سوى لعدد قليل من الأشخاص باستخدام الممرات الإنسانية.

الجدار في منطقة القدس

يغيّر الجدار الحقائق الجغرافية والاقتصادية والحياة الاجتماعيّة ليس للسكان الفلسطينيين القاطنين في منطقة بلدية القدس التي حدّدتها إسرائيل فحسب، بل وحياة سكان المنطقة الحضرية الأوسع. ويفصل الجدار في المناطق التي يتقاطع فيها مع الحدود البلدية التجمعات الفلسطينية مادياً تاركاً إياها على أحد جانبي ما كان في السابق تقسيماً بحسب الاختصاص القضائي. وبالتالي فإن بعض أحياء وضواحي الضفة الغربية التي كانت وثيقة الصلة بالقدس الشرقية يعزلها الجدار حاليا، متسبباً في إغلاق مراكز سكّانية وتجارية كانت مزدهرة سابقاً.

وفي المناطق التي ينحرف فيها الجدار عن خط الحدود البلدية، فإنّه يترك تجمّعات فلسطينية واقعة داخل حدود بلدية القدس في جانب «الضفة الغربية» من الجدار، وعلى العكس من ذلك، أدى الجدار في مناطق أخرى إلى نقل تجمعات واقعة في الضفة الغربية إلى جانب «القدس» من الجدار، مما أثر في وضع إقامة ساكنيها وفي وصولهم اليومي إلى الخدمات الصحيّة والتعليميّة.

تجمعات الضفة الغربية الواقعة في جانب «القدس» من الجدار

نظراً لانحرافه عن الحدود البلدية، ترك الجدار ما يقرب من 1,600 شخصا من حملة هوية الضفة الغربية معزولين في جانب «القدس» من الجدار. وتتألف هذه الفئة من ما يقرب من 16 تجمعاً يسكنها حاملو بطاقات هوية مختلطة، من الضفة الغربية والقدس (مجموعهم معاً 2,500 شخص).[61]

أما الأشخاص الذين يحملون إقامة الضفة الغربية فقد فُصلوا عن مناطق الضفة الغربية الأوسع بواسطة حاجز إسمنتي. ونظراً لوضع إقامتهم لا يحق لهؤلاء الإقامة، أو الوصول إلى الخدمات داخل المنطقة البلدية الرسمية. ويعيش ما يقرب من 1,000 من سكان الضفة الغربية في المنطقة (ج)، يحمل 600 شخص منهم تصاريح «مناطق التماس» التي تتيح لهم السكن في المناطق المعلن عنها حديثاً مناطق تماس. أما البقية فلديهم ترتيبات تنسيقيّة تتيح لهم الاستمرار في الإقامة في أماكن سكناهم الحالية والمرور عبر حواجز محددة إلى منطقة الضفة الغربية الأوسع.

أما الذين يعيشون داخل الحدود البلدية (600) ومن بينهم عائلات فتوصلوا إلى ترتيبات خاصة تتيح لهم العبور عبر أقرب حاجز جدار للوصول إلى باقي الضفة الغربية. بالرغم من ذلك، هنالك حالتان، هما حالة بدو بير نبالا وضاحية البريد، تركت فيها العائلات بدون أي تنسيق أو ترتيب يتيح لها العبور عبر الحواجز من منازلها إلى مراكز الخدمات الواقعة خلف الجدار. ونتيجة لذلك، أجبرت سبع عائلات من كلا الموقعين على الرحيل خارج المنطقة إلى جانب الضفة الغربية من الجدار وتمّ تهجيرهم بصورة صامتة.

بغض النظر عن نوع الإقامة وترتيبات الوصول، يحظر على سكان الضفة الغربية الـ 1,600، التنقل داخل القدس الشرقية ذاتها، وينحصر تنقلهم في منازلهم وفي المنطقة المباشرة التي تفصلهم عن أقرب حاجز، ونتيجة لذلك، فإنهم يضطرون إلى عبور الحواجز للوصول إلى الخدمات في الضفة الغربية، وأهمها التعليم والصحة. ويفيد سكان التجمعات المتأثرة أنه لا يُسمح لهم سوى بإدخال كميات محدودة من الطعام عبر الحواجز تكفي «للاستهلاك الشخصي»، إلى جانب حظر إدخال بعض المنتجات. وقد تضررت الحياة العائلية الاعتيادية والحياة الاجتماعية بصورة مشابهة، إذا أنّ أصدقائهم وأفراد عائلاتهم الذين يسكنون في الضفة الغربية ويرغبون بزيارتهم يُلزمون بالتقدم للحصول على تصاريح لدخول القدس، وهو ما ينجم عنه عدم مشاركة عائلاتهم الممتدّة في الأعياد الدينية، والأعراس، والجنازات وبيوت العزاء التي يقيمونها.[17]

حالة بدو الطور

يعيش هذا المجمّع البدوي على مشارف حي الطور في القدس الشرقية، خارج الحدود البلدية في منطقة مصنفة كمنطقة (ج) وهي تتألف من ثلاث عائلات كبيرة يبلغ عدد أفرادها 350 شخصا، 100 منهم مسجلون كلاجئين. يعيش السكان في المنطقة منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي ويمتلكون أراضيهم. وقد تركهم الجدار مفصولين ماديا عن الضفة الغربية الأوسع.

في شباط/فبراير 2009، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية منطقة الطور الواقعة بين الحدود البلدية الإسرائيلية لمدينة القدس والحاجز كـ «منطقة تماس». وفقا لهذه التسمية الجديدة، صدرت تصاريح لبدو الطور تسمح لهم بمواصلة العيش في منازلهم وبالتنقل بين منازلهم، عبر حواجز الجدار، إلى باقي الضفة الغربية. لا تسمح لهم هذه التصاريح بالوصول إلى داخل الحدود البلدية الإسرائيلية لمدينة القدس، بما في ذلك المتاجر القريبة، والمستشفيات وغيرها من الخدمات في الطور. وأصبحت بلدة العيزرية مركز خدماتهم الرئيسي إذ يسمح لهم بالذهاب والعودة عن طريق حاجز الزيتون المخصص للمشاة أو حاجز الزعيّم المخصص للسيارات. وتوجد حاليا سيارتين فقط تحملان لوحات ترخيص فلسطينية في المجمع تسمح لهما السلطات الإسرائيلية بعبور الحاجز الأخير.

وعلى الرغم من أن مركز خدمة المجتمع الرئيسي هو العيزرية، يحظر على السكان جلب بعض المواد مثل غاز الطهي عبر الحواجز. ويسمح لهم بإدخال اللحوم والدجاج، ولكن بعد تأخيرات في كثير من الأحيان. ولا ترتبط هذه المجتمعات بشبكة المياه في العيزرية، ويضطر السكان إلى شراء مياه الصهاريج من الطور بتكلفة تبلغ 15 -17 شيكل إسرائيلي جديد لكل متر مكعب.

وبمال أنّهم مسجلون كسكان في «منطقة التماس» لا يسمح لهم بالاستفادة من الخدمات الطبية في مستشفيي أوغستا فكتوريا أو المقاصد القريبين. وهم يتوجهون عادة لتلقي خدمات الرعاية الصحية في عيادات في العيزرية أو في مستشفيات رام اللّه، أو أريحا أو بيت لحم. وفي حال وجود حالة صحية طارئة، يجب على جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في القدس أن تنسق مع السلطات الإسرائيلية من أجل نقل أفراد المجتمع إلى مستشفى المقاصد.

يتمثل المصدر الرئيسي لكسب الرزق في المجمّع بـ 1,500 رأسا من الماشية التي يمتلكونها. ونظرا لكونهم ممنوعين من الوصول إلى القدس الشرقية ويجب أن يمروا عبر حواجز الجدار للوصول إلى العيزرية فلا يحظى هؤلاء سوى بوصول محدود جدا لأراضي الرعي. وقد أُبلغوا مؤخرا بشكل غير رسمي أنه يمكنهم أن يمروا بأغنامهم عبر حاجز الزعيّم الشرقي، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بسبب أراضي الرعي المحدودة في الزعيّم، وبسبب الخوف من إمكانية مصادرة أغنامهم أثناء عودتهم في غياب إذن رسمي للقيام بذلك.

وتأثر دخل سكان المجمع سلبا كذلك في ظل زيادة أسعار الأعلاف. فسعر الأعلاف الأرخص في العيزرية يتعادل بالضرائب وارتفاع تكاليف النقل. ونظرا لعدم القدرة على نقل الماشية من خلال الحواجز، فإنهم يضطرون للبيع بأسعار أرخص للتجار الذين يمكنهم الوصول إلى مجتمعهم. ونتيجة لذلك، باع سكان المجمّع ما يقرب من نصف ماشيتهم في السنوات الـ 10 الماضية.

رابعاً: المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل

خلافا لمدن الضفة الغربية الأخرى، لم تُسلم مدينة الخليل إلى السلطة الفلسطينية في سياق الاتفاق المرحلي المبرم عام 1995. وفي اتفاق تمّ التوصل إليه بعد عامين، تسلمت السلطة الفلسطينية المسؤولية الإدارية عن 80 بالمائة من مدينة الخليل، وفي المقابل استمرت إسرائيل في السيطرة المباشرة على الـ20 بالمائة الباقية التي تعرف باسم منطقة (H2). وتنبع هذه التسوية الخاصّة من رغبة حكومة إسرائيل في الاحتفاظ بسيطرتها الحصرية على خمس مستوطنات إسرائيلية (يبلغ مجموع عدد سكانها عدة مئات) تمّت إقامتها داخل حدود المدينة.[81]

ومنذ ذلك الوقت تبرر الحكومة الإسرائيلية القيود المفروضة على وصول السكان الفلسطينيين بأنها وسيلة لحماية المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة بالإضافة إلى غيرهم من الزوار الإسرائيليين وتمكينهم من العيش حياة طبيعية. وبالرغم من أنّ جميع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل يتضررون بين الحين والآخر، إلا أنّ 6,000 نسمة يعيشون في المنطقة المجاورة للمستوطنات، بما فيها معظم البلدة القديمة (فيما يلي: المنطقة المُقيّدة) هم من يتأثرون بالغ الأثر بسبب القيود الإسرائيلية.

معيقات التنقل وغيرها من أوامر الإغلاق

لم تشهد الفترة التي شملها التقرير أي تغيّر فيما يتعلق بمعيقات التنقل وغيرها من أوامر الإغلاق. وفي مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل كشف أنّ هناك ما يقرب من 123 حاجز مادي تفصل المنطقة المقيّدة عن بقية الخليل، وهو تقريبا نفس العدد المسجل خلال الفترة التي شملها التقرير السابق (122). وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر، 18 حاجزا مأهولة بالجنود بصورة دائمة، و12 حاجزاً جزئياً، و 57 متراس طريق.

وما زالت حركة المرور الفلسطينية محظورة في معظم الطرق المؤدية إلى جميع المستوطنات الإسرائيلية. وتحظر حركة المشاة أيضاً في بعض المناطق، ومنها أجزاء مما كان في السابق المركز التجاري الرئيسي، شارع الشهداء. وفي الشوارع التي يُسمح فيها بحركة المشاة، يتطلب اجتياز تفتيش عند حاجز عسكري. وفي المقابل، يُسمح للمستوطنين الإسرائيليين التنقل بحرية في جميع أنحاء هذه المناطق، سواء مشيا على الأقدام أو بواسطة السيارات.

إضافة إلى ذلك، تم إغلاق 512 محلا تجاريا فلسطينيا في المنطقة المقيّدة بأوامر صادرة من الجيش

دعم الوصول إلى التعليم من خلال التواجد من أجل الحماية

ينفذ برنامج المرافقة المسكوني في مدينة الخليل مشروع تواجد من أجل الحماية يهدف إلى دعم وصول الأطفال الفلسطينيين إلى مدرسة قرطبة الواقعة في منطقة الخليل 2 (H2)، وهي منطقة المستوطنات في المدينة. في كل صباح يرصد موظفو برنامج المرافقة المسكوني عبور الأطفال من خلال أحد الحواجز العسكرية ويسيرون معهم إلى المدرسة. تتطلب هذه الرحلة من الأطفال أن يمروا من جانب مستوطنة تل الرميدة، حيث يتعرضون دائما للاعتداء اللفظي أو الجسدي من قبل المستوطنين. وقد ثبت أن وجود مراقبين دوليين، مجهزين بكاميرات ومدعومين بشبكة دولية من المحامين، يشكل رادعا كبيرا في مواجهة عنف المستوطنين. كما يوفر الدعم المعنوي والشعور الأكبر بالأمن للأسر.

الإسرائيلي، وأغلقت 1,100 محلا تجاريا أخرى على الأقل بسبب القيود المفروضة على دخول الزبائن والموردين، وفق لجنة إعادة تأهيل الخليل. وقد أدت هذه القيود الصارمة إلى جانب سنوات من الإزعاج المنظّم على يد المستوطنين الإسرائيليين إلى إجبار عدد كبير من السكان الفلسطينيين إلى الرحيل إلى مناطق أخرى في المدينة. وفي مسح أجرته منظمتين إسرائيليتين لحقوق الإنسان في عام 2007, مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم) ومنظمة الحقوق المدنية في إسرائيل (أكري), وُجد أنّ ما يزيد عن 1,000 منزل أخلاها سكانها الفلسطينيين السابقين[19] .

واصلت خلال الفترة التي شملها التقرير القيود المفروضة على التنقل في التأثير على الظروف المعيشية والأمان والوصول إلى الخدمات الأساسية المتوفرة للفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المقيّدة أو الذين يعتمدون على الوصول إليها.

الوصول إلى التعليم

يعتبر التعليم أحد الخدمات الرئيسية المتضررة في المناطق المقيّدة. يوجد حاليا 21 مدرسة فلسطينية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، من بينها خمس مدارس تقع في المنطقة المقيّدة: مدرسة الأخوة الثانوية، ومدرسة الفيحاء الابتدائية، ومدرسة المتنبي الابتدائية، ومدرسة الإبراهيمية الابتدائية، ومدرسة قرطبة الابتدائية. وخلال العام الدراسي الماضي كان هنالك 1,300 طالبة و 670 طالبا يدرسون في هذه المدارس، إلى جانب هيئات تدريسية تضم 110 معلما وموظفا.

ونظرا لمنع السيارات الفلسطينية من التنقل في بعض الشوارع الرئيسية- إضافة إلى الإجراءات المطبقة للتحكم بدخول المشاة إلى هذه المناطق، فالطريقة الوحيدة لوصول معظم الطلاب والهيئة التدريسية إلى خمسة من هذه المدارس هي السير على الأقدام، واجتياز حاجز أو أكثر اعتمادا على المنطقة التي يحضرون منها.

ولعبور بعض الحواجز يجب على الطلاب والمعلمين في هذه المدارس أن يمروا بجهاز الكشف عن المعادن بالإضافة لتفتيش الجنود لحقائبهم المدرسية. بالرغم من ذلك تتسم الإجراءات المحددة والاستثناءات المحتملة المطبقة على كل حاجز بأنها عشوائية. فعلى سبيل المثال توقف العمل بموجب تفاهم تمّ التوصل إليه ما بين الإدارة المدنية ووزارة التعليم في السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر 2011، يتيح للمعلمات اللواتي يعبرن الحاجز المؤدي إلى مدرسة قرطبة بتجنب كاشف المعادن في الشهر ذاته، ولكن أعيد تطبيق هذا الإجراء في كانون الثاني/يناير 2012.

ويعرض المشي على الأقدام إلى المدرسة ومنها إلى المنزل الكثير من الأطفال الفلسطينيين في هذه المناطق إلى إزعاج وعنف المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن. وبالرغم من أنّ الهدوء ساد معظم الفترة

في الطريق إلى المدرسة: حاجز 56 في شارع الشهداء تصوير برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل

التي شملها التقرير، مقارنة بالأعوام الماضية، فقد تمّ تسجيل ارتفاع ملحوظ في العنف في كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير 2012. وقد أفادت المنظمات التي توفر تواجدا للحماية في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل على مدار هذين الشهرين بحدوث تدهور للوضع، تضمن 40 حادث إزعاج واعتقال عشوائي، وعمليات تفتيش للمنازل والأشخاص على يد القوات الإسرائيلية، وقد تأثر بالعديد من هذه الحوادث أطفال كانوا في طريقهم إلى المدرسة. ويعزي هذا التدهور إلى نشر قوات الجيش الإسرائيلي لكتيبة جولاني في المدينة في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2011.[02] وفي تموز/يوليو 2012 صورت منظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان مقطع فيديو يصور حادثة وقعت في المنطقة المقيّدة قبض فيها على طفل يبلغ من العمر تسعة أعوام وتم الاعتداء عليه بالضرب على يد قوات حرس الحدود.[12]

وبغض النظر عن التقلب في وتيرة حوادث العنف فقد حوّل نظام الوصول المطبق في المنطقة المقيدة على مدار عقود من الزمن الرحلة اليومية للطلاب والمعلمين إلى المدرسة ومنها إلى رحلة طويلة وخطرة وغير متوقعة. ولا يؤثر هذا الأمر سلبيا على صحة المتضررين النفسية فحسب، بل وعلى تحصيل الطلاب الدراسي.

حالة مدرسة المتنبي

مدرسة المتنبي هي مدرسة للبنين يدرس فيها التلاميذ من الصف الأول وحتى الثامن، ويلتحق بها 268 تلميذا و 15 من الهيئة التدريسية، من بينهم مدرسون، ومدير، وسكرتير، وآذن. تقع المدرسة داخل المنطقة المقيد الوصول إليها في مدينة الخليل، على بعد كيلو متر واحد من المدخل الجنوبي الغربي لكريات أربع، وهي مستوطنة أخرى تقع خارج الحدود البلدية لمدينة الخليل، ولكنها مجاورة لها. تقع مدرسة المتنبي في شارع مقابل لحاجز جزئي (جابر)، والذي يتكون من برج مراقبة عسكري إسرائيلي على قمة بيت فلسطيني وهو غالبا ما يكون مصدر تأخير للأطفال.

ونظرا لعدم السماح بدخول السيارات الفلسطينية إلى الشارع الذي تقع فيه المدرسة، وكذلك معظم الشوارع المحيطة، يصل غالبية الطلاب إلى مدرسة المتنبي سيرا على الأقدام؛ ولا يستطيع سوى الطلاب القادمون إلى المدرسة من حي جبل جوهر الشرقي الوصول إلى المدرسة بالسيارات. ويتوجب على جميع الطلاب القادمين من البلدة القديمة، ووادي الحسين، والأحياء الواقعة على طول طريق المصلين الغربي، أن يصلوا إلى المدرسة سيرا على الأقدام. توجد ثلاثة طرق رئيسية تؤدي إلى المدرسة، من الغرب (منطقة البلدة القديمة)، والجنوب والشرق، وجميعها تتطلب من الطلاب والمعلمين عبور بين واحد إلى ثلاثة حواجز في كل اتجاه (انظر الخريطة). ويضطر حوالي 30 من الطلبة، الذين يعيشون في منطقتي جابر ووادي النصارى وراء مستوطنة كريات أربع - شمال وغرب المدرسة – ولا تتوفر لديهم مدرسة أخرى في منطقتهم، إلى المشي مسافة ستة كيلومترات عبر الحواجز والمتاريس للوصول إلى المدرسة.

ويفيد مدير مدرسة المتنبي، إلى أنه بالإضافة إلى تفتيش حقائبهم، غالبا ما يستجوب الجنود المعلمين على الحواجز: «الجنود يمكنهم أن يسألوا المعلمين لماذا يعملون في هذه المدرسة بالذات»، ويؤخروهم لمدة 20 دقيقة. وروى طالب يبلغ من العمر 13 عاما حادثة وقعت في آذار/مارس 2012 وهو في طريقه إلى المدرسة: «سألني الجندي على حاجز جابر إذا كنت أريد أن أشرب شيئا ثم ألقى علبة من اللبن في وجهي. لقد غُطيت بالأبيض بالكامل. لقد تعرضت للإذلال».

إن تحديات الوصول التي تؤثر على طلاب ومعلمي المدرسة تنعكس في مجموعة من الظواهر السلبية. ووفقا لمدير المدرسة، تشكل هذه التحديات السبب الرئيسي وراء معدل تسرب الطلبة البالغ حوالي 10 بالمائة في كل عام في مدرسة المتنبي، وخاصة طلاب صفوف الأول والثاني، والثالث. وأشار مدير المدرسة أيضا إلى ارتفاع معدلات الغياب. يتعامل المرشد النفسي الوحيد في المدرسة مع معدل 20 حالة يوميا، أي ما يقرب من 12 بالمائة من عدد الطلاب الإجمالي. «نحن نكافح للحفاظ على الطلاب في المدرسة. التعليم هو أداة سلمية،» يقول مدير المدرسة مضيفاً: «هؤلاء الأطفال يستحقون الذهاب إلى المدرسة بسلام.»

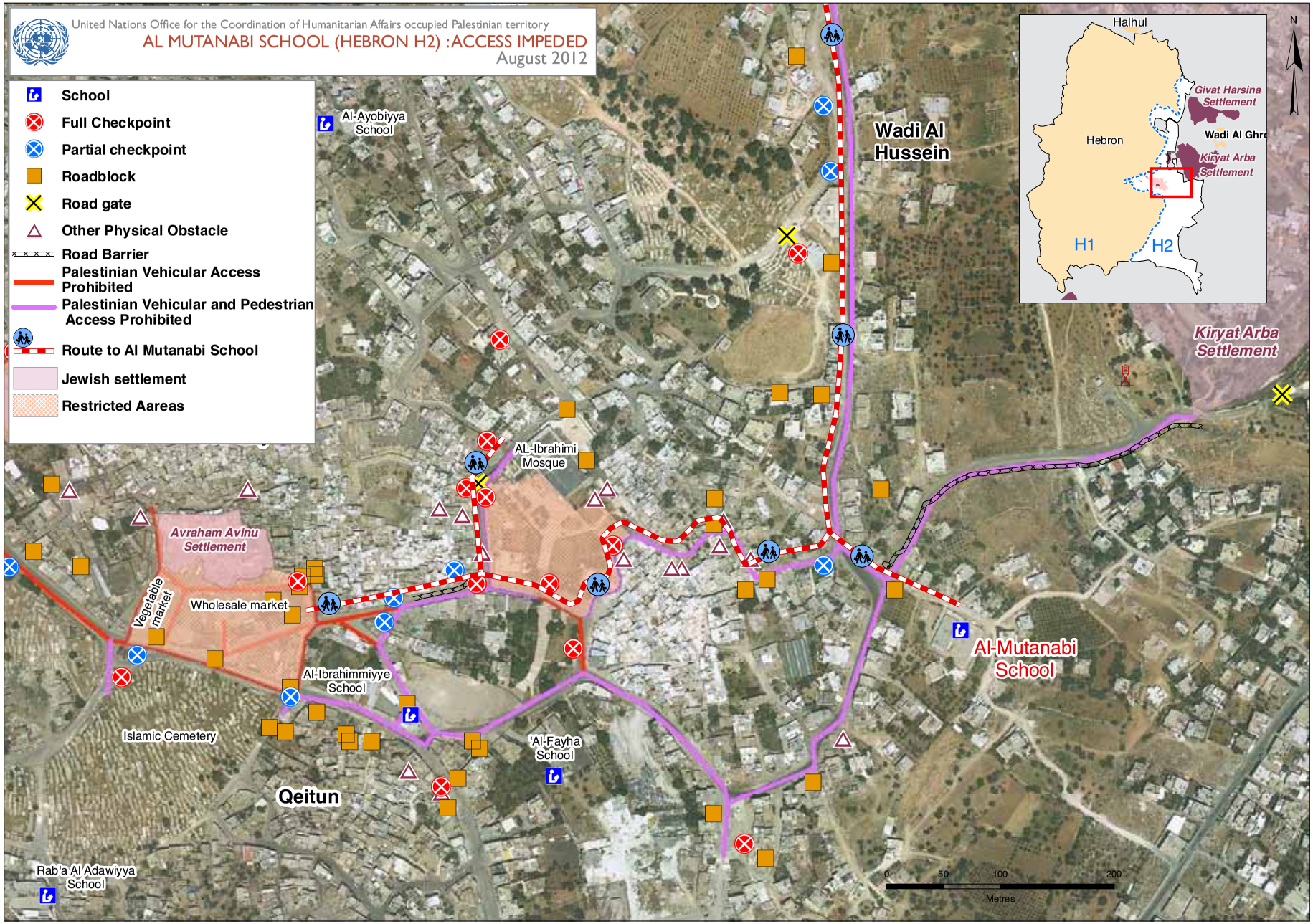
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory
AL MUTANABI SCHOOL (HEBRON H2) :ACCESS IMPEDED
August 2012
School
Full Checkpoint
Partial checkpoint
Roadblock
Road gate
Other Physical Obstacle
Road Barrier
Palestinian Vehicular Access Prohibited
Palestinian Vehicular and Pedestrian Access Prohibited
Route to Al Mutanabi School
Jewish settlement
Restricted Aareas
Al-Ayobiyya School
Wadi Al Hussein
Halhul
Hebron
Givat Harsina Settlement
Wadi Al Ghro
Kiryat Arba Settlement
H1
H2
N
Kiryat Arba Settlement
AL-Ibrahimi Mosque
Avraham Avinu Settlement
Vegetable market
Wholesale market
Al-Mutanabi School
Al-Ibrahimmiyye School
Islamic Cemetery
'Al-Fayha School
Qeitun
Rab'a Al Adawiyya School
0
50
100
200
Metres

خامساً: منطقة غور الأردن والبحر الميت

تبلغ مساحة منطقة غور الأردن والبحر الميت ما يقرب من 30 بالمائة من الضفة الغربية، ويسكنها ما يقرب من 60,000 فلسطيني و 9,500 مستوطن إسرائيلي تقريبا يعيشون في 37 مستوطنة وبؤرة استيطانية. وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر المناطق تضررا جراء القيود التي باتت إسرائيل تفرضها على إمكانية الوصول عقب الانتفاضة الثانية. وجعلت هذه القيود الطرق الرئيسية والجزء الأكبر من الموارد الطبيعية المتاحة في غور الأردن تقتصر بشكل شبه كامل على المستوطنين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي. ولم يُسجل سوى قلة من التغييرات خلال الفترة المشمولة في التقرير فيما يتعلق بهذه القيود التي استمرت بالتسبب في محن إنسانية، وخصوصا البدو والرعاة، كما وتسببت بانخفاض الفرص الاقتصادية للفلسطينيين بشكل عام.

القيود المفروضة على الحركة في هذه المنطقة

يتم فصل منطقة غور الأردن عن بقية الضفة الغربية باستخدام العشرات من العوائق المادية، بما في ذلك ما يقرب من 30 كيلومترا من الخنادق والجدران الترابية. ونتيجة لذلك فقد اقتصرت جميع حركة المرور من والى المنطقة على ستة طرق، أربعة منها تسيطر عليها الحواجز (تياسير، الحمرا، معالي افرايم، ويتاف).

ويسمح للأشخاص المسجل في بطاقات هوياتهم أنهم سكان غور الأردن عبور حاجزين من الحواجز الأربعة بسياراتهم (تياسير، الحمرا)، شريطة أن تكون السيارة مسجلة في غور الأردن وعلى اسم السائق. وغالبا ما يحرم من المرور بعض السكان الذين يحاولون الدخول وهم يقودون سيارة مسجلة في غور الأردن ولكن ليس على أسمائهم. ويسمح لغير المقيمين بالمرور عبر هذه الحواجز سيرا على الأقدام، أو إذا كانوا يركبون وسائل النقل العامة المسجلة. ويمكن أن يسمح للسيارات الأخرى بالعبور على أساس استثنائي، بعد تنفيذ إجراء " تنسيق مسبق" مع الإدارة المدنية الإسرائيلية. ولكن تستطيع سيارات الإسعاف العبور بغض النظر عن عنوان ترخيص السيارة أو سائقها.

طوال عام 2011 كان الحاجزان الجنوبيان (معاليه افرايم ويتاف) يؤمهما الجنود على أساس غير منتظم مما جعلها حواجز جزئية. ومع ذلك، فقد أبلغت السلطات الإسرائيلية أن القواعد والقيود المشار إليها أعلاه لا تزال سارية. وعمليا، على الرغم من الانخفاض في مستوى التنفيذ، فإنه ونظرا لعدم اليقين والمخاطر المرتبطة بالعبور غير المصرح به، فقد ظل أثر هذا التغيير محدودا.

على النقيض من ذلك، ظل المرور عبر الحاجزين المؤديين إلى الجزء الشمالي من غور الأردن، تياسير والحمرا خاضعا لرقابة وقيود صارمة. ولا يسمح للسيارات التي تصطف في طوابير بالتقدم نحو هذه الحواجز إلا بعد استدعائها من قبل جنود الجيش الإسرائيلي؛ ويجب على جميع الركاب (باستثناء السائق) الخروج من السيارة والمرور عبر ممر للمشاة، يمرون في نهايته عبر جهاز الكشف عن المعادن، ويتم فحص وثائقهم ومتعلقاتهم بواسطة جهاز للأشعة السينية. كما وتخضع البضائع المحملة على السيارات التجارية للتفتيش البصري، مع طلبات عرضية لتفريغها من أجل القيام بمزيد من التفتيش.

ويختلف التأخير على تلك الحواجز تبعا لحجم الحركة، ونوع السيارة وكثافة عمليات التفتيش، وبتراوح عادة ما بين 5 و45 دقيقة. وعند وقوع حادث أو حدوث حالة تأهب أمني، فإنه من الشائع أن يصل التأخير لمدة ساعتين. وبشكل عام، تعتبر إمكانية الوصول عبر كلا الحاجزين من جانب الفلسطينيين، بأنها صعبة للغاية وغير متوقعة.

آخر التطورات:

منذ منتصف شهر آب/أغسطس 2012، في سياق التسهيلات التي تمّ تطبيقها في شهر رمضان، سُمح لجميع السيارات الفلسطينية بالعبور عبر حاجزي تياسير والحمرا بغض النظر عن عنوان السائق أو مكان ترخيص السيارة. بالرغم من ذلك لم تتغير إجراءات تفتيش السيارات أو الأشخاص. ومن غير الواضح حاليا ما إذا كانت هذه التسهيلات دائمة.

القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأراضي و«المناطق العسكرية المغلقة»

صُنّف ما يقرب من 87 بالمائة من منطقة غور الأردن والبحر الميت مناطق (ج) يحظر استخدامها فعليا على الفلسطينيين. وصنّف سبعة بالمائة رسميا بأنها منطقة (ب) ولكنها غير متاحة لنشاطات التطوير إذ تمّ الإعلان عنها محمية طبيعية في تفاهمات واي ريفر المبرمة عام 1998.

وأعلن الجيش الإسرائيلي عن معظم الأراضي المصنفة مناطق (ج) "مناطق عسكرية مغلقة" خلال السبعينات. وحتى هذا التاريخ تبلغ مساحة هذه الاراضي حوالي 56 بالمائة من منطقة غور الأردن والبحر الميت.[22] وتمّ تخصيص الغالبية العظمى من المناطق المغلقة (46 بالمائة من غور الأردن) «كمناطق إطلاق نار» لغرض التدريب العسكري والـ10 بالمائة المتبقية تم تخصيصها «كمنطقة عازلة» على طول نهر الأردن. وبالرغم من أنّ جميع مناطق إطلاق النار تقع في منطقة غور الأردن والبحر الميت فهنالك عدد من هذه المناطق خارج هذه المنطقة، حيث يقع أكبرها في جنوب شرق محافظة الخليل («منطقة إطلاق نار 918» في مسافير يطا).

وظلت المناطق المغلقة التي لا توجد لها حدود واضحة على الأرض كما هي تقريبا منذ تأسيسها، بالرغم من التغيرات الأمنية الكبيرة في المنطقة. بموجب التشريعات العسكرية ذات الصلة، فإنه يحظر على الناس الدخول إلى المناطق العسكرية المغلقة إلا في حال حصولهم على تصريح من السلطات الإسرائيلية، وهي تصاريح نادرا ما يتمّ منحها. ويمتلك القائد العسكري السلطة لاعتقال الأشخاص الذين يدخلون المنطقة دون إذن، والاستيلاء على مواشيهم.[32]

بالرغم من ذلك كان فرض هذه القيود عشوائيا. ونتيجة لذلك يعيش ما يقرب من 5,000 فلسطيني، معظمهم من البدو والرعاة، في 38 مجمّعا في المناطق العسكرية المغلقة (بما فيها تلك التي تقع خارج منطقة غور الأردن) بالرغم من الحظر الرسمي. وكان العديد من هذه المجتمعات يعيش في المنطقة قبل إغلاقها. ويعتمد الآلاف من السكان على الوصول إلى هذه المناطق للرعي. ويعتبر سكان «مناطق إطلاق النار» من أكثر العائلات احتياجا في الضفة الغربية. ويعاني معظم السكان من إمكانية وصول محدودة للخدمات (كالتعليم والصحة) وخدمات البنى التحتية (كشبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء). إضافة إلى ذلك، تنفذ السلطات الإسرائيلية عمليات هدم في هذه المجمّعات تأتي معظمها في سياق تطبيق أوامر الطرد/والإخلاء.[42]

إنّ معظم العائلات التي تعيش في مناطق إطلاق النار أو بجوارها هم من الرعاة الذي يعتمدون على الرعي لكسب رزقهم. ويواجه هؤلاء بصورة روتينية قيودا على رعي ماشيتهم في هذه المناطق وهم عرضة لتلقي مخالفات/غرامات كبيرة إذا ما فعلوا ذلك. وأدى انخفاض القدرة على الوصول إلى مناطق الرعي إلى زيادة الاعتماد على

تعزيز المجمّعات الزراعية الضعيفة في غور الأردن

لتخفيف أثر القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه، تجري كل من منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والأنروا، وهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة مشروعا مشتركا لدعم سبل كسب الرزق الزراعية لمزارعين من ثمانية مجمّعات في أنحاء غور الأردن وهي أريحا والديوك والنويعمة والعوجا ومرج ناجح والجفتلك وبردلة وكردلة. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين قدرة المزارعين على إدارة واستغلال الأرض ومصادر المياه المتوفرة لهم. ويتضمن ذلك توفير مساعدات عينية ودعما تقنيا لمساعدتهم على تنويع إنتاجهم وزيادة جودته لاستيفاء شروط الأسواق العالمية. ويركز عنصر الدعم التقني على ترشيد مياه الري ومهارات إدارة المياه على مستوى المزرعة والمجمّع. وفي هذا السياق حصلت 500 عائلة من المزارعين على شبكات الري بالتنقيط لزيادة ترشيد المياه وخفض خسارة المياه إلى جانب مساهمات أخرى كالبذور ذات النوعيات الجديدة، والأسمدة، وأنظمة البوابات المزدوجة للدفئيات الزراعية، والنشارة البلاستيكية والشبكات المضادة للآفات الزراعية. ويُموّل هذا المشروع على يد صندوق الأمن الإنساني.

العلف وإلى الرعي الجائر في بعض المناطق، إذ أسهم كلاهما في تقويض الظروف المعيشية. وتعاني جميع هذه المجمّعات تقريبا من شح المياه، إذ يحصلون على ما يقل عن 60 لتر للشخص يوميا مقارنة بـ100 لتر أوصت بها منظمة الصحة العالمية. ويصل مستوى انعدام الأمن الغذائي في المنطقة (ج) إلى 24 بالمائة ويرتفع إلى 34 بالمائة في أوساط الرعاة الذين يعيش الكثير منهم في مناطق إطلاق النار.[52] كما أن العديد من هذه المجمّعات تحتاج إلى المساعدات الإنسانية بصورة متواصلة لتلبية احتياجاتهم أو التخفيف من حدتها على المدى القصير.

حالة المكحول

المكحول هو مجمّع بدوي صغير يضم ما بين 10 إلى 12 أسرة (80 شخصا) ويقع في المنطقة (ج) في شمالي غور الأردن (محافظة طوباس)، يوجد هذا المجمّع منذ العهد العثماني. ونظرا لموقعه في هذه المنطقة وأسلوب الحياة التقليدي، كان للقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول عبر غور الأردن تأثيرا سلبيا بشكل خاص على الظروف المعيشية لأفراد المجمّع.

أنشأت إسرائيل خلال سبعينات وثمانينات القرن الماضي ثلاث قواعد عسكرية ومستوطنة واحدة (روعي) أحاطت بالمجمّع من جميع الجوانب، واستحوذت على الكثير من المناطق التي استخدمت تقليديا لرعي الماشية. تم تخصيص أجزاء من مناطق الرعي المتبقية للمستوطنة للزراعة وخصص الكثير مما تبقى (باستثناء منطقة سكنية في المجمّع) كـ «مناطق إطلاق نار» (انظر الخريطة). وقد زاد الزحف التدريجي إلى مناطق الرعي الخاصة بالسكان اعتمادهم على العلف، والذي ارتفع سعره بشكل كبير في السنوات الأخيرة، مما يقوض قابلية الحياة لقطعان ماشيتهم.

وقد أثرت القيود على الحركة والتخطيط أيضا على الوصول إلى المياه وعلى تكلفتها. ويفيد السكان أنه حتى 1967 اعتمد الرعاة في هذه المنطقة على نهر الأردن كمصدر رئيسي للمياه، والذي يتعذر الوصول إليه منذ ذلك الحين. وعلاوة على ذلك، انخفضت كمية المياه المتوفرة في ينابيع المياه الموجودة في المنطقة تدريجيا، والتي كانت بمثابة مصدر المياه البديل، وقد أُعيق الوصول إليها بسبب مضايقات المستوطنين والجنود الإسرائيليين.[26] وأخيرا، رفضت الإدارة المدنية الإسرائيلية طلبات متكررة (بما في ذلك طلب منسق الشؤون الإنسانية) للسماح بتركيب نقطة تعبئة للمياه على مسافة 3 كيلومتر من المكحول، رغم الموافقة التي منحتها سابقا في تموز/يوليو 2009 لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة.

ونتيجة لذلك، يعتمد المجتمع على نقطة تعبئة في قرية "عين شبلي" تبعد مسافة 15 كم على الجانب الآخر من حاجز الحمرا. وبسبب القيود المفروضة على المركبات في هذا الحاجز، هناك مزودان للمياه فقط يمكنهما نقل المياه للمجتمع بتكلفة 17 شيكلا لكل متر مكعب، أي أكثر من ثلاثة أضعاف التكلفة من المصدر. وقد أدى ارتفاع أسعار المياه التي يتكبدها السكان إلى استهلاك منخفض للغاية يقدر بأقل من 30 لترا للفرد في اليوم ولجميع الاستخدامات، بما في ذلك الثروة الحيوانية.

وقد أجبرت التحديات المذكورة أعلاه السكان على تنفيذ آليات تكيف سلبية، مثل بيع الماشية. وأفاد أفراد المجتمع بأنهم يمتلكون حاليا ما يقرب من 4,000 رأس من الأغنام، مقارنة بـ 7,000 حتى عام 2002 و 12,000 في سبعينيات القرن الماضي. وبسبب القيود على الحركة والتخطيط، اختارت عشر أسر على الأقل من المكحول في السنوات الأخيرة الانتقال إلى بلدتي طمون وطوباس القريبتين.

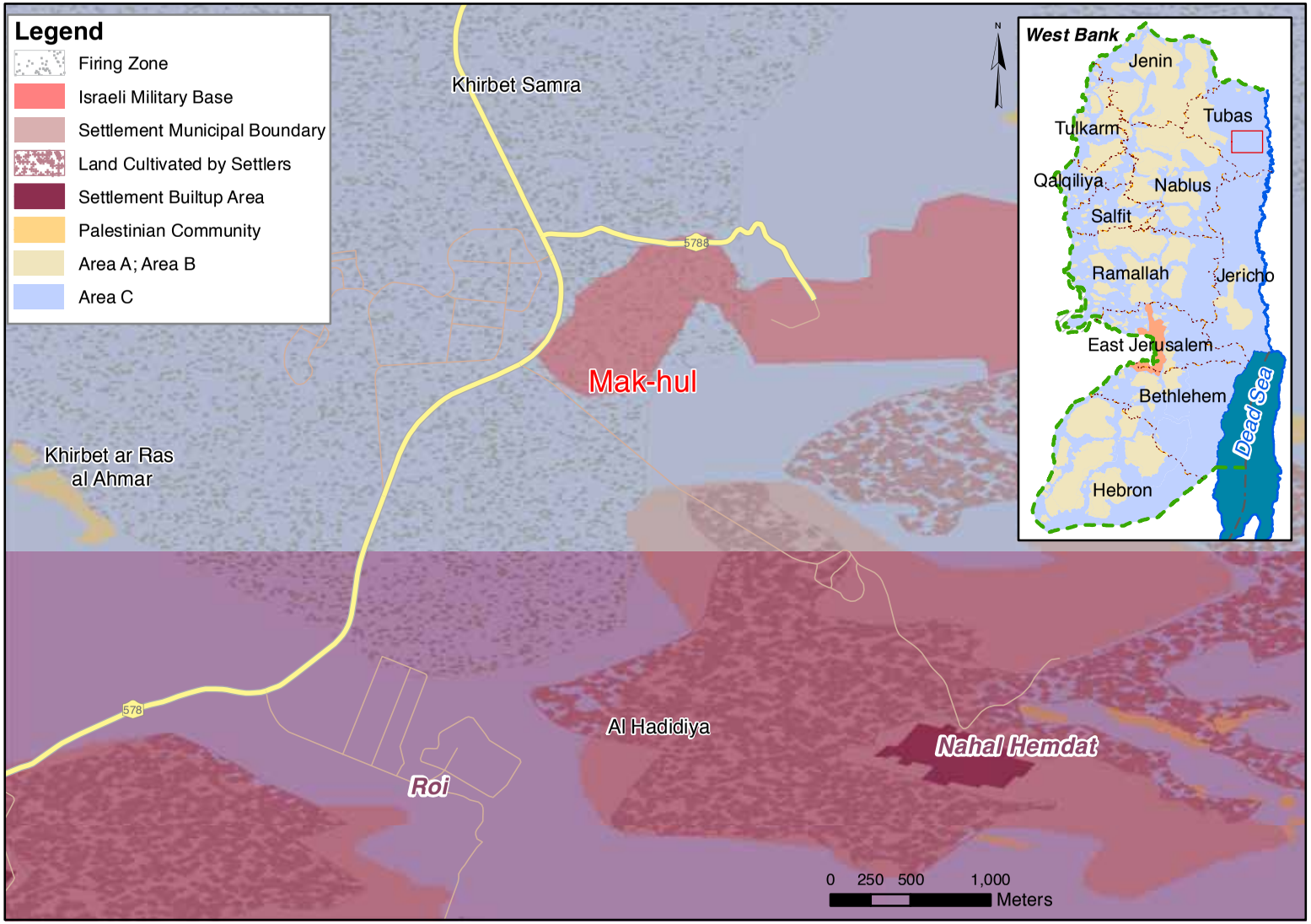
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs occupied Palestinian territory
MAK-HUL: LIVELIHOODS UNDERMINED DUE TO ACCESS RESTRICTIONS TO GRAZING LAND
August 2012
Legend
Firing Zone
Israeli Military Base
Settlement Municipal Boundary
Land Cultivated by Settlers
Settlement Builtup Area
Palestinian Community
Area A; Area B
Area C
Khirbet Samra
Mak-hul
Khirbet ar Ras al Ahmar
Al Hadidiya
Roi
Nahal Hemdat
578
5788
0 250 500 1,000
Meters
West Bank
Jenin
Tubas
Tulkarm
Qalqiliya
Nablus
Salfit
Ramallah
Jericho
East Jerusalem
Bethlehem
Hebron
Dead Sea

سادساً: الوصول إلى الأراضي الواقعة بجوار المستوطنات وطرق المستوطنين الرئيسية

منذ عام 1967 خصّصت السلطات الإسرائيلية مناطق كبيرة من الضفة الغربية لبناء المستوطنات خلافا للقانون الدولي. وحاليا يوجد ما يقرب من 150 مستوطنة رسمية (سكنية وغيرها)، إلى جانب ما يقرب من 100 بؤرة استيطانية غير مرخصة يبلغ مجمل عدد سكانها حوالي 500,000 نسمة. وتحظر السلطات الإسرائيلية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية التي تقع بالقرب من المستوطنات وإلى محاور حركة المرور الرئيسية التي يستخدمها المستوطنون متذرعة بأسباب تتعلق بالأمن والسلامة.

وتقع خمسة عشر مستوطنة إسرائيلية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 200,000 نسمة في القدس الشرقية. أما المستوطنات الـ135 الرسمية الأخرى فتقع في المنطقة (ج). وقد أعلن الجيش الإسرائيلي عن الحدود البلدية لهذه المستوطنات، وهي مناطق تبلغ مساحتها تسعة بالمائة من مساحة الضفة الغربية،[72] مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين دخولها. وغالبا ما تكون المناطق البلدية للمستوطنات أكبر من حدودها الخارجية، وهي المنطقة المسيجة الواقعة حول المناطق المبنية. وتشير دراسة أجرتها حركة السلام الآن الإسرائيلية اعتمادا على بيانات رسمية من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى أنّ ما يقرب من ثلث الأرض المشمولة في «الحدود الخارجية» للمستوطنات في المنطقة (ج) هي أراض يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة.[82]

وفي حالات أخرى لا يُحظر وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية أو يقيّد بأوامر عسكرية أو بحواجز ماديّة بل بواسطة تخويف منهجي ينفذه المستوطنون. وتتضمن الحوادث التي تبلغ عنها المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر، إطلاق النار، والضرب، والشتم والتهديد، ورشق الحجارة، وإطلاق الكلاب، والضرب بأعقاب البنادق والهراوات، وتدمير المعدات الزراعية والمحاصيل، وسرقة المحاصيل، وقتل أو سرقة الماشية.

نظام «التنسيق المسبق»

وخلال السنوات الأخيرة خضع وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الخاصة الواقعة ضمن الحدود الخارجية للمستوطنات لشرط «التنسيق مسبق» مع السلطات الإسرائيلية. وفي حال الحصول على موافقة، يمنح المزارعون عددا محدودا من الأيام يستطيعون خلالها الوصول إلى أراضيهم الواقعة داخل أو بجوار حدود المستوطنات الخارجية. ولهذا الغرض يجب على المزارعين تقديم طلبات لمكتب الارتباط الواقع في منطقتهم، مرفقا به وثائق تثبت ملكيتهم لقطعة الأرض، ومن ثم يتمّ نقل هذا الطلب لمكتب الارتباط الإسرائيلي للنظر فيه. وتُطبق السلطات الإسرائيلية هذا النظام أيضا في بعض الحالات التي تُسيّج فيها أراضي الفلسطينيين الخاصة على يد المستوطنين الإسرائيليين بدون أي ترخيص أو تخويل من السلطات الإسرائيلية.[92]

وفي أعقاب قرار بارز أصدرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية في عام 2006،[03] بدأت السلطات الإسرائيلية تدريجيا بتوسيع نظام «التنسيق المسبق» ليشمل مناطق زراعية تكررت فيها حالات التخويف على يد المستوطنين.

وحتى نهاية الفترة التي شملها هذا التقرير يُطبقّ حاليا نظام «التنسيق المسبق» للوصول إلى الأراضي الواقعة داخل أو بجوار 55 مستوطنة إسرائيلية وبؤرة استيطانية على مزارعين يعيشون في 90 مجمّعاً وقرية فلسطينية.

وتشير عمليات المراقبة المنتظمة التي ينفذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنّ نظام التنسيق المسبق في معظم المناطق كان أكثر فعالية من السابق.[13] وانعكس ذلك على وجه الخصوص خلال موسم قطف الزيتون (تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، حيث استطاع المزارعون عادة الوصول إلى بساتين الزيتون خلال فترات التنسيق، ولم تُسجل سوى بضعة حوادث خلال هذه الأوقات.

بالإضافة إلى ذلك، سُمح للمزارعين في بعض الحالات الوصول إلى أراضيهم الواقعة بالقرب من المستوطنات في أوقات أخرى خلال العام وليس خلال موسم قطف الزيتون فحسب. فعى سبيل المثال، في نيسان/أبريل 2012 خصص لمزارعين من أكثر من 30 قرية ومجمّعا في محافظة نابلس ما بين يومين إلى أربعة ايام لحراثة اراضيهم بالقرب من 11 مستوطنة إسرائيلية مختلفة.[23] ومن المتوقع أن يزيد الوصول الإضافي إلى الأراضي الزراعية من إنتاجية تلك الأراضي والأشجار، وبالتالي سيزيد ذلك من دخل المزارعين الفلسطينيين ومجمّعاتهم.

بالرغم من ذلك ما زال تطبيق نظام «التنسيق المسبق» بهذه الطريقة مدعاة للقلق. فهذا النظام يضع على المزارعين الفلسطينيين عبء التكيّف مع القيود الإسرائيلية المفروضة على الوصول بدلاً من المستوطنين الذين ينفذون أعمال العنف، بل إنه أثبت كذلك أنه إجراء غير فعّال في منع الهجمات التي تتعرض لها الأشجار والمحاصيل، إذ أنّ معظم الهجمات تقع خارج إطار الفترة الزمنية المخصصة لحماية المزارعين الفلسطينيين. وخلال الفترة التي شملها التقرير أُحرق أو اقتلع ما يزيد عن 10,700 شجرة زيتون أو دمرت بالمواد الكيميائية أو خُربت بطريقة أخرى، معظمها دمر في مناطق متاخمة للمستوطنات في أوقات كان فيها دخول الفلسطينيين محظورا.

الوصول إلى الأراضي الواقعة بالقرب من طرق المستوطنات

في بعض المناطق، حظرت السلطات الإسرائيلية وصول المزارعين الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية لأسباب تتعلق بالسلامة، وليس لأسباب أمنية. وتتعلق معظم هذه الحالات بمحاور طرق تقع ما بين شارع رئيسي يستخدمه المستوطنون الإسرائيليون (إلى جانب الفلسطينيين) وطرق ترابية مؤدية إلى المناطق الزراعية. ولوحظ هذا الإجراء على وجه الخصوص خلال الفترة التي شملها التقرير في جنوب الضفة الغربية وكان العامل الرئيسي وراء الارتفاع الإجمالي في عدد معيقات الحركة (أنظر الملحق 1).

في محافظة الخليل، حظر الجيش الإسرائيلي الوصول إلى ما يقرب من 15 طريق ترابية تتفرع من شارع رقم 35 وتؤدي إلى أراض زراعية على جانبي الشارع خلال حزيران/يونيو 2012. ويعتبر شارع رقم 35 شريان حركة المرور الرئيسي من الشرق إلى الغرب الذي يربط ما بين المستوطنات الإسرائيلية في منطقة الخليل وإسرائيل. وفي محافظة بيت لحم، أغلقت أربع طرق ترابية منفصلة تؤدي من شارع رقم 60 إلى أراض زراعية تقع غرب الشارع بالقرب من منطقة مستوطنة جوش عتصيون. ويعتبر شارع رقم 60 شريان حركة المرور الرئيسي بين شمال الضفة الغربية و جنوبها وكذلك يربط ما بين

البساتين التي يمتلكها الفلسطينيون خلف سياج مستوطنة كرمي تسور

حالة الأراضي الخاصة داخل مستوطنة كرمي تسور

كرمي تسور هي مستوطنة إسرائيلية أنشئت في عام 1984 على الأراضي الواقعة داخل الحدود الإدارية لقريتي بيت أمر وحلحول، في الجزء الشمالي من محافظة الخليل. ويقدر عدد سكانها بـ 725، بما في ذلك بؤرة استيطانية غير مرخصة (زور شاليم) أُقيمت بجوارها.

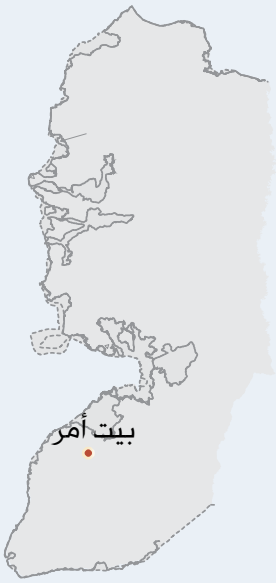

في عام 2002، قررت السلطات الإسرائيلية إقامة سلسلة من المناطق العازلة (وتعرف أيضا باسم «المناطق الأمنية الخاصة») حول المستوطنات التي تركت على «الجانب الفلسطيني» من الجدار، مع الهدف المعلن لحماية مثل هذه المستوطنات من الهجمات الإرهابية. هذه المناطق العازلة استلزمت إقامة سياج إلكتروني ثانوي على مسافة تصل إلى 400 متر حول محيط السياج القائم في المستوطنات.[33]

كرمي تسور هي واحدة من الحالات التي تم فيها تنفيذ هذا المشروع وانتهى بحلول عام 2005. ووفقا لمنظمة بتسيلم، أُعلنت المنطقة كمنطقة عازلة وضم داخل السياج الثانوي 170 دونما؛ وهذا يمثل زيادة بنسبة 130٪ في المنطقة داخل حدود المستوطنات الخارجية. [34] وفي أعقاب التماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية قدمه مزارعون من بيت أمر وحلحول، وضعت السلطات الإسرائيلية "آلية تنسيق" تضمنت فتح ثلاث بوابات على طول السياج الإلكتروني لوصول المزارعين. [35] وتزرع الأرض التي تُركت خارج السياج بكروم العنب، وأشجار الخوخ والزيتون. وفي الوقت الحاضر هناك 45 مزارعا من بيت أمر و11 من حلحول مُنحوا وصولا محدودا إلى هذه المناطق عبر آلية التنسيق.

ناصر أبو ماريا هو أحد المزارعين سكان بيت أمر، يزرع الأراضي داخل الحدود الخارجية لكرمي تسور:

«تملك عائلتي ثلاث دونمات من الأراضي مزروعة بأشجار العنب والخوخ كانت معزولة داخل الجدار ... هذه محاصيل تحتاج لعمل مكثف، أكثر بكثير من الزيتون، ولزيادة الإنتاج نحن بحاجة للوصول إلى الأرض مرة واحدة على الأقل في الأسبوع على مدار العام للرعاية، بالإضافة إلى أسبوع كامل في كل يوم خلال موسم الحصاد. لم نحصل على الكثير من التنسيق لهذه الأيام... وحتى خلال موسم الحصاد لم نحصل على أكثر من يوم واحد في الأسبوع. وخلال فصل الشتاء، بين كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس، ليس هناك تنسيق على الإطلاق. الإسرائيليون يقولون إننا لسنا بحاجة لذلك، ولكن لأن التربة رطبة فإن هذا هو الوقت الأفضل للسماد».

«وفي النهاية، تمت الموافقة على معظم طلبات التنسيق، لكن النظام غير موثوق به. في كثير من الأحيان نتلقى اتصالا من الارتباط الفلسطيني في اليوم السابق لليوم الذي من المفترض أن ندخل فيه قائلا إن الإسرائيليين قد أجلوا. هذا يعطل العمل. ونظرا لحساسية الثمار، فإن التأخير في موسم الحصاد، حتى وإن كان قصيرا يؤدي إلى تلف جزء من الإنتاج. كما تم خفض الإنتاج لأنه لا يسمح لنا بإدخال الجرافات لتجديد الأشجار. الحياة الطبيعية لهذه الأنواع من الأشجار هي من 15-10 سنة ومن ثم يبدأ إنتاجها في الانخفاض.»

لا يتجاوز الدخل السنوي الذي نجنيه من هذه الدونمات الثلاثة الـ 3,000 شيكلا. وهذا ما يقارب ثلث الدخل قبل بناء الجدار. وهذا بالكاد يغطي النفقات. السبب الوحيد لاستمرار الزراعة هو الحفاظ على الأرض، والتي بغير ذلك سوف يستولي عليها المستوطنون».

القدس والمستوطنات الإسرائيلية في محافظتي بيت لحم والخليل.

وفي بلدة الخضر الواقعة بجوار مدينة بيت لحم تمتلك 70 عائلة أراض زراعية تقع في الجانب الغربي من شارع رقم 60 معظمها مزروع بكروم العنب. وقد تمّ إغلاق الشوارع التاريخية المؤدية إلى هذه المنطقة من الغرب ومن الجنوب في أعقاب بناء وتوسيع مستوطنتي بيتار عيليت ونيفي دانييل والبؤرة الاستيطانية المجاورة. ونتيجة لذلك، لا يمكن الوصول إلى هذه المنطقة بالسيارات سوى عبر طريق ترابية من الشرق تتفرع من شارع رقم 60، أغلقت مؤخرا بواسطة تل ترابي وحاجز طرق.

يقول مزارع فلسطيني من الخضر: «منذ نيسان/أبريل، لا نستطيع الوصول إلى المنطقة سوى مشيا على الأقدام أو على الحمير. وخلال الشهر الماضي عندما كان علينا أن نُسمد الأرض، أجبرنا على ترك جراراتنا في المنزل وحمل الأسمدة بأيدينا. كان ذلك صعبا للغاية... إذا لم يتم إزالة معيقات الحركة هذه قبل موسم الحصاد، فستتأثر جودة العنب وقيمته وسينخفض دخلنا.»

تشير الزيارات الميدانية التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى المفترقات التي أغلقت مؤخرا إلى أنّ المخاوف المتعلقة بالسلامة المتصلة بدخول وخروج

مزارع من الخضر

المركبات الزراعية إلى الشوارع السريعة هي مخاوف حقيقية. بالرغم من ذلك، فإنّ الطريقة التي تعاملت فيها السلطات الإسرائيلية مع هذه المخاوف تعاقب المزارعين الفلسطينيين بصورة غير متوازنة وتترك بعضهم دون أي بديل معقول للحفاظ على مصادر دخلهم. بالإضافة على ذلك، يفيد سكان محليون من منطقة بيت لحم إلى أنّ الإغلاقات الأخيرة أدت إلى ارتفاع كبير في عدد المزارعين المعرضين للحوادث أثناء ركوبهم على الحمير على طول شارع رقم 60 للوصول إلى حقولهم.

الخاتمة والتوصيات

طبقت معظم معيقات التنقل التي يتناولها هذا التقرير خلال السنوات الأربع التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. وقد برّرت السلطات الإسرائيلية ذلك بالقول إنها تدابير مؤقتة لاحتواء الاشتباكات العنيفة مع جنود جيشها ولحماية المواطنين الإسرائيليين، من اعتداءات الفلسطينيين. وبالرغم من التحسّن الكبير الذي طرأ على الأوضاع الأمنية بقيت المعيقات قائمة على الأرض وأدت إلى إعاقة وصول المواطنين الفلسطينيين إلى أماكن العمل والخدمات الأساسية، بما فيها الصحّة والتعليم والمياه.

بالرغم من القيود المتواصلة أدت بعض التسهيلات التي طبقتها السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي شملها التقرير إلى خفض وقت السفر لآلاف من سكان القرى إلى ست مدن رئيسية (نابلس، طولكرم، سلفيت، رام اللّه، أريحا، الخليل) وبالتالي سهلت وصولهم إلى الخدمات الرئيسية وأماكن كسب الرزق.

وقد طُبّقت تسهيلات الوصول منذ عام 2008 إلى جانب الظهور التدريجي لشبكة من الشوارع البديلة التي تخدم الفلسطينيين وتتضمن الأنفاق، والطرق التحت أرضية، والطرق التي تمّ تحسينها و»تعوض» فقدان أو تقلّص إمكانية الفلسطينيين على الوصول إلى شبكة الشوارع الرئيسيّة. لكن بالرغم من الانفراج المؤقّت الذي توفّره هذه الشبكة للمواطنين المتضررين، إلا أنها تُرسخ في الوقت ذاته استثناء الفلسطينيين من الاستفادة من شبكة الشوارع الرئيسيّة، وتساهم في تجزئة الضفة الغربية. وفي الوقت ذاته أصبحت بعض الطرق الرئيسية، إلى جانب موارد كبيرة من الأراضي التي أصبحت محظورة على الفلسطينيين، تستخدم بصورة أكبر لخدمة المستوطنات المقامة في أنحاء الضفة الغربية خلافا للقانون الدولي الإنساني.

بوصفها القوة المحتلة تعتبر إسرائيل مسؤولة عن ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للمواطنين الواقعين تحت احتلالها، وأن باستطاعة هؤلاء أن يمارسوا حقوقهم الإنسانية.[36] وبالرغم من أنّ القانون الدولي بالفعل يسمح بتقييد الحق في حرية التنقل لتلبية احتياجات أمنية مشروعة، إلا أنّه لا يمكن فعل ذلك إلا «بأقل درجة تحتمها الضرورة»، ويجب ألا تتضمن تمييزا محظوراً ويجب أن تكون منسجمة مع الالتزامات القانونية الأخرى للدولة.[37] وفي حالة القيود التي تفرضها إسرائيل على الصفة الغربية، فإنّه نظراً لعدم شرعية المستوطنات وفقاً للقانون الدولي، وعلاقة المستوطنات الوثيقة بنظام القيود المفروضة على التنقل، فإنّ مشروعية هذا النظام هي محل شك.

ويجب على إسرائيل، من أجل تخفيف الأذى الواقع على الأشخاص المتضررين بسبب ضعف إمكانيات الوصول إلى الخدمات ومصادر كسب الرزق ومن أجل الامتثال لتعهداتها بموجب القانون الدولي، أن تبطل العمل بنظام القيود المفروضة على التنقل. ويجب أن يتضمّن ذلك إزالة جميع معيقات الحركة التي تغلق المسالك الرئيسيّة المؤدية إلى المراكز الحضرية، وإبطال نظام التصاريح المتّصل بالجدار والوصول إلى القدس الشرقية، وفتح «المناطق العسكرية المغلقة» أمام حركة الفلسطينيين واستخدامهم للأراضي، ورفع القيود المفروضة على وصول السيارات إلى غور الأردن وداخل البلدة القديمة في مدينة الخليل.

وبالرغم من أنّ المسؤولية الرئيسية في تحسين الوضع الحالي تقع على إسرائيل، إلا أنّ الدول الأطراف تتشارك في المسؤولية عن ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الملحق 1 :مسح معيقات الحركة

وثّق فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في المسح الشامل الذي أنهي في حزيران/يونيو 2012 حول معيقات الحركة ورسم خرائط لـ542 معيق حركة تعيق إمكانية تنقل ووصول الفلسطينيين داخل أنحاء الضفة الغربية. وتتضمن هذه المعيقات 61 حاجزا مأهولة بالجنود بصورة دائمة (باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر)، و25 حاجزاً جزئياً (تصبح مأهولة بالجنود لأغراض محددة فحسب) و 436 معيقا لا يؤمها الجنود بما في ذلك متاريس الطرق، والتلال الترابية، والجدران الترابية، وبوابات الطرق، وحواجز الطرق، والخنادق.[83]

يقع أكثر من نصف الحواجز المأهولة بالجنود بصورة دائمة (35 من بين 61) على طرق رئيسية تتقاطع مع الجدار وتستخدمها السلطات الإسرائيلية للتحكم بالوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل، إضافة إلى الجيوب الفلسطينية التي يحيط بها الجدار. ومن بين الحواجز المتبقية البالغ عددها 26 حاجزاً يقع 11 حاجزاً داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل وتقع الحواجز الباقية الأخرى على محاور رئيسية في مناطق أخرى في الضفة الغربية (أنظر الجدول أدناه).

ولأغراض تتعلق بأسلوب هذا المسح, لا يتضمن العدد الإجمالي لمعيقات الحركة (542) بعض الفئات من المعيقات المادية التي نشرتها السلطات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية:

- ما يقرب من 350 كيلومتر من الجدار المقام داخل الضفة الغربية (أو 80 من المقاطع المكتمل بناؤها حالياً) والتي تُغلق عشرات الطرق والممرات في الأراضي والأحياء الفلسطينية.
- البوابات الزراعية البالغ عددها 73 بوابة والتي تؤدي إلى مناطق يعزلها الجدار.
- 112 حاجزا ماديا منشورة في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل، والتي لم يتم احتسابها في السنوات الأولى التي أصدر فيها هذا التقرير (العدد أعلاه لا يتضمن 11 حاجزاً مأهولا بالجنود في هذه المنطقة).[93]
- ما معدله 410 حاجزا شهرياً تنصب لأغراض خاصة ("حواجز طيارة"). يعمل مثل هذا النوع من الحواجز لفترة ساعات كل مرة دون أن يكون له بنية تحتية منصوبة على الأرض.

ويمثل هذا الرقم الإجمالي البالغ 542 معيق حركة زيادة بمعدل 20 معيق، أو ما يقرب من أربعة بالمائة مقارنة بالرقم الموازي له في الفترة التي شملها التقرير السابق في تموز/يوليو 2011 (522). ويعزى هذا الارتفاع إلى إزالة 42 معيق حركة إلى جانب نصب 62 أخرى جديدة في مواقع أخرى. وقد سُجّل أعلى ارتفاع في جنوب الضفة الغربية حيث بلغ صافي الارتفاع 20 معيق حركة سُجلت خلال هذه الفترة.

معيقات الحركة بحسب النوع

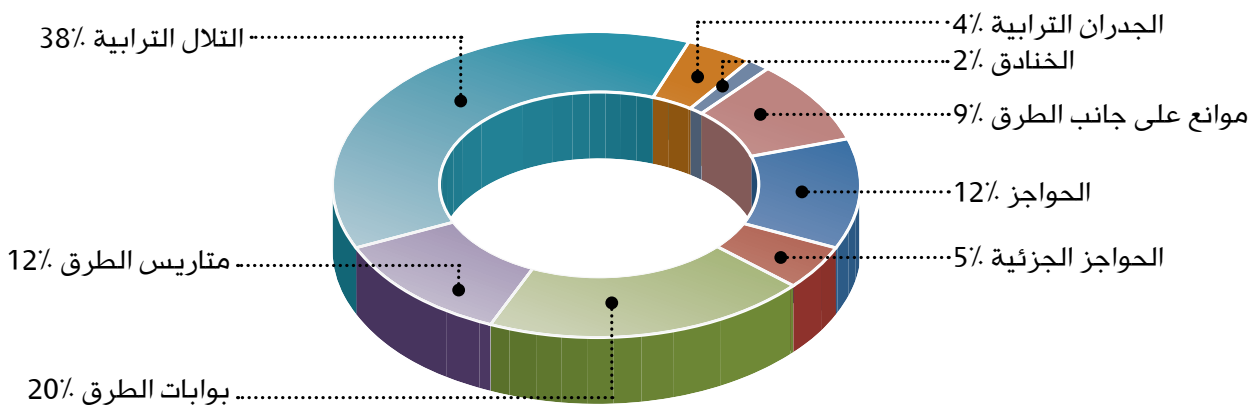

نوع الحاجز	وصف الحاجز	العدد
إسرائيل والقدس الشرقية	تقع على طول الجدار (باستثناء واحد) وتتحكم بوصول الإسرائيليين إلى إسرائيل والقدس الشرقية (معظمهم مستوطنون)؛ والفلسطينيين الحاملين لهوية القدس؛ وعدد محدود من الفلسطينيين الآخرين الحاصلين على تصاريح خاصّة. وبعض هذه الحواجز يُستخدم أيضا للتحكم بالحركة التجارية إلى إسرائيل.	21
الجيوب الفلسطينية	تقع على طول الجدار وتتحكم بوصول الفلسطينيين الآخرين الحاصلين على تصاريح خاصّة من المناطق التي يعزلها الجدار وإليها. وبعض هذه الحواجز تتيح الوصول أيضاً إلى الأراضي الزراعية التي يعزلها الجدار، بالإضافة إلى مناطق العمل الواقعة داخل المستوطنات الإسرائيلية.	11
إسرائيل والقدس الشرقية + الجيوب السكانية	تشمل التصنيفان المذكوران أعلاه.	4
شارع رئيسي	تقع على شارع رئيسي في الضفة الغربية على الجانب الشرقي للجدار وتتحكم بحركة مرور سيارات الفلسطينيين من منطقة إلى أخرى؛ بعض منها أيضا يُستخدم لمنع دخول الإسرائيليين في المنطقة (أ).	14
مدينة الخليل	تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (H2) أو بالقرب منها وتتحكم بتنقل الفلسطينيين إلى تلك المنطقة أو داخلها؛ بعض منها أيضا يُستخدم لمنع دخول الإسرائيليين إلى المنطقة التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الخليل (H1).	11
المجموع		61

الملحق 2: القرى والمجمعات التي أجبرت على استخدام طرق فرعية

المحافظة	القرية	عدد السكان	معيق الحركة الرئيسي	المسافة الإضافية المطلوبة للوصول إلى المدينة الرئيسية/ الشارع الرئيسي (بالكيلومترات)
طوباس	مكحول	120	28	
	الحدادية	230	خنادق وجدران ترابية على شارع 578	28	
	خربة سمرا	50	17	
رام الله	عين سينيا	766	تلال ترابية على شارع 465	13	
	برقة	2,251	متاريس طرق + حاجز إلى رام الله	30	
	دير دبوان	5,657	تلال ترابية على شارع 60	13	
	بيتين	2,308	تلال ترابية على شارع 60 وشوارع مؤدية إلى رام الله + حواجز إلى رام الله	12	
	عين يبرود	3,230	تلال ترابية ومتاريس على شارع 60 ورام الله	13	
	سلواد	6,595	تلال ترابية ومتاريس طرق على شارع 60 ورام الله	11	
	المزرعة الشرقية	4,842	تلال ترابية ومتاريس على شارع 60 ورام الله	10	
	كفر مالك	3,002	تل ترابي على شارع 458	15	
القدس	النبي صمويل	275	الجدار (التفافي القدس)	28	
	بيت حنينا البلد	1,143		24	
	الجديرة	2,428		18	
	الجيب	4,503		18	
	بير نبالا	5,140		18	
	قرية قلندية	1,258		20	
	بدو	7,253		20	
	بيت سوريك	4,147		20	
	بيت اجزا	745		20	
	بيت دقو	1,730		20	
	القبيبة	3,384		20	
	خرايب أم لحم	387		20	
	قطنة	6,890		20	
	بيت عنان	4,247		20	
	العيزرية	18,785		16	
	السواحرة الشرقية	6,188		16	
	أبو ديس	11,504		16	
	حزما	1,984		7	
بيت لحم	وادي رحال	1,563	حاجز على مدخل مستوطنة افرات + الجدار	20	
	وادي النيص	850		20	

الخليل	قلقيس	1,291	تل ترابي على شارع 60	7-4	
	مخيم الفوار	7,353	متراس طرق على الشارع الرئيسي الجنوبي المؤدي للخليل	10	
	حدب الفوار	2,155		10	
	وادي الشاجنة	803		10	
	دير رازح	301		10	
	خربة بيسام			10	
	كرمة	1,557		10	
	خلة العربي			10	
	بيت عمره	2,433		10	
طولكرم	رامين	1,932	تل ترابي على شارع 557	7	
قلقيلية	كفر قدوم	3,188	بوابة طريق مغلقة على الشارع الرئيس المؤدي لنابلس	14	
نابلس	عقربة	8,873	الشارع الرئيسي المؤدي إلى نابلس محظور بواسطة أمر عسكري	20	
	يامون	110	بوابة طريق مغلقة على الشارع الرئيس المؤدي لنابلس	20	
سلفيت	حارس	3,376	حاجز بالقرب من مستوطنة أرييل*	15	
	كفل حارس	3,523		15	
	قرى	1,240		15	
	دير استيا	3,420		15	
	ماردا	2,161		9	
	قراوة بني حسن	4,123		15	
	سرتا	2,743		15	
	بديا	8,747		15	
	مسحه	2,173		15	
	الزاوية	5,157		15	
	رفات	2,019		16	
أريحا	مرج نعجة	768	متراس طرق على الشارع الشمالي المؤدي لأريحا**	10	
	الزبيدات	1,526		10	
	مرج الغزال	218		10	
	الجفتلك	3,987		10	
	فصايل	1,157		10	
المجموع		189,789			

*يسمح بعبور وسائل النقل العامة عبر الحاجز في ساعات النهار

**تمّت إزالته بعد نهاية الفترة التي شملها التقرير بمناسبة شهر رمضان

الملحق 3: المجمعات الفلسطينية التي يعزلها الجدار

المحافظة	المجمع	عدد السكان	نوع ترتيب الوصول
جنين	برطعة الشرقية	4,695	تصاريح مناطق التماس
	خربة عبد اللّه اليونس	155	تصاريح مناطق التماس
	خربة المنطار الشرقية	44	تصاريح مناطق التماس
	خربة المنطار الغربية	29	تصاريح مناطق التماس
	خربة الشيخ سعيد	N/A	تصاريح مناطق التماس
	أم الريحان	416	تصاريح مناطق التماس
	ظهر المالح	223	تصاريح مناطق التماس
	وادي الخزرق	100	تصاريح مناطق التماس
طولكرم	خربة جبارة	319	تصاريح مناطق التماس
	نزلة عيسى *	70	تصاريح مناطق التماس
قلقيلية	عرب الرماضين الشمالي	200	تصاريح مناطق التماس
	عرب الرماضين الجنوبي	250	تصاريح مناطق التماس
	عرب أبو فردة	131	تصاريح مناطق التماس
	عزون عتمة *	74	تصاريح مناطق التماس
القدس	بيت إكسا	2,060	عنوان المجمّع مسجل في بطاقة الهوية
	منزل نجم الفقيه)قطنة(	17	تصاريح مناطق التماس
	ضاحية البريد 1 المنطقة (ج)*	200	تصاريح مناطق التماس
	ضاحية البريد2 *#	30	لا شيء
	منزل يونس الشيخ (بيت حنينا)	19	تصاريح مناطق التماس
	منزل جمال سليمان (بيت حنينا)	19	تصاريح مناطق التماس
	الطور (البدو)	350	تصاريح مناطق التماس
	الشياح 1	30	تصاريح مناطق التماس
	الشياح 2 (أم الزرازير) #	22	تنسيق
	الخلايلة	750	تنسيق
	النبي صمويل	300	تنسيق
	بير نبالا (بدو) * #	29	لا شيء
	عائلة عسكر والخطيب #	30	تنسيق
	السرخي وقنبر #	305	تنسيق
	النعمان #	250	تصاريح خاصة
	أم العصافير #	53	تصاريح خاصة
	الطنطور #	64	تصاريح خاصة
	عناتا راس شحدة بدو #	90	تنسيق
الخليل	السيفر	45	تصاريح مناطق التماس
المجموع		11,369	

* منازل منفردة من المجمّع

داخل الحدود البلدية للقدس

الملحق 4:أسلوب وتعريفات مسح معيقات الحركة

الأسلوب

يَرصد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة معيقات الحركة المنتشرة في الضفة الغربية ويرسم الخرائط لتحديد مواقعها بصورة منتظمة، حيث تجوب فرق تتمتع بخبرة واسعة ومفصّلة بالضفة الغربية كافّة الطرق المعبّدة والطرق المهمّة غير المعبدة، وغالبية المسالك الفرعية في المناطق التي تقع ضمن اختصاص عملياتها. وتستغرق عملية الرصد ومسح الطرق ما يقرب من عشرة أيام عمل كاملة لثلاثة فرق، بحيث يكون كلّ فريق مجهزاً بوحدة نظام تحديد المواقع الجغرافية (GPS) وكاميرا تصوير.

في كلّ مرة يتمّ فيها تحديد أحد المعيقات المهمّة، يُسجّل الفريق موقعه باستخدام وحدة نظام تحديد المواقع الجغرافية، ويلتقطون صورة له من أجل رسم الخريطة المستقبلية. ومن ثم يُصنّف معيق الحركة طبقا لتعريفات محددة مسبقا موصوفة أدناه، ويطلق عليه اسم خاّص للتعريف به يتكوّن من اسم مركب يجمع بين اسم أقرب شارع رئيسي، والقرية أو البلدة الأقرب إليه، إضافة إلى المحافظة والمكتب الميداني الذي حدّد ذلك المعيق. ومن ثم يوضع وصف لنوع الوصول الذي يعيقه هذا المعيق: كالوصول من قرية إلى شارع رئيسي، أو رابط بين بلدتين أو الوصول من طريق زراعي إلى حقل مزروع بأشجار الزيتون على سبيل المثال. ويتمّ إدخال البيانات المسجّلة، بما فيها رمز الصورة، في ملف داخل نظام تحديد المواقع الجغرافية على أساس قوائم منسدلة من أجل تقليص نسبة الخطأ.

ولا يتم احتساب سوى معيقات الحركة التي تعيق وصول السيارات بصورة فعلية إلى طريق سالك معبد أو غير معبد. كما أنّ معيقات الحركة التي تقع في نطاق مسافة تبلغ 50 مترا من معيق حركة آخر على نفس المسار، فتحتسب على أساس أنها معيق حركة واحد.

ويتم تنزيل ملفات نظام تحديد المواقع الجغرافية يوميًا إلى حاسوب يستخدم برنامج نظام معلومات جغرافية لتحويل هذه المعلومات إلى خرائط تتم طباعتها وتدقيقها بصورة مشتركة مقابل بيانات ميدانية أخرى، على يد مختص ببرنامج نظام المعلومات الجغرافية وأحد أعضاء الفريق الميداني. وفي حال وجود أمر يستلزم الاستفهام، يُجرى تدقيق ميداني إضافي لضمان الحصول على مجموعة بيانات كاملة ودقيقة.

يجدر التنويه إلى أن المسوحات التي يُنفذها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة شاملة، إلا أنها ليست بالضرورة شاملة لكل شيء، نظرا لأنّ بعض المسالك الهامشيّة قد لا يتمّ شملها. لذلك، يجب اعتبار الأرقام الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة أرقام الحدّ الأدنى، ولا تعكس العدد الكلي لمعيقات الحركة.

حواجز: وتتألف من عنصرين، بنية تحتية تمنع حركة مرور السيارات والمشاة، ووجود دائم لأفراد الأمن الإسرائيلي (كأفراد الجيش الإسرائيلي، أو شرطة حرس الحدود، أو الشرطة المدنية، أو شركة حراسة أمنية خاصة). يفحص أفراد الأمن عادة وثائق الأشخاص الذين يعبرون الحاجز ويُفتشون سياراتهم ومتعلقاتهم الشخصيّة.

حواجز جزئية وتتألف من بنية تحتية مشابهة لتلك المستخدمة في حواجز التفتيش، لكنها لا تكون مأهولة بأفراد الأمن بصورة دائمة. وغالبا ما تُنصب البنية التحتيّة في الحاجز المأهول جزئيا على جوانب الطريق، ولذلك، فهي لا تعيق حركة السير بصورة مباشرة. وعندما تكون مأهولة بأفراد القوات الإسرائيليّة فإنّ وظيفتها تكون مطابقة لوظيفة حواجز التفتيش الكاملة الموصوفة أعلاه. وعندما لا تكون هذه الحواجز مأهولة، فإنّ حركة السير تجري بحرية في الشارع نسبياً.

التلال الترابية: وهي أكوام من الركام والتراب و/أو صخور تضعها جرافات الجيش الإسرائيلي من أجل منع حركة السيارات على طريق أو مسار. وتُحسب التلال الترابية التي تقع في نطاق مسافة تبلغ 50 مترا عن بعضها البعض، وتغلق الطريق ذاته، على أساس أنها معيق حركة واحد. وفي حال تمّ دفع تلّ ترابي إلى جانب الطريق (على يد الجيش الإسرائيلي أو الفلسطينيين) أو في حال فتح مسار يلتف حول هذا التلّ، بحيث يصبح مرور السيارات ممكناً، فلا يُسجّل التل الترابي كمعيق للحركة. وغالبا ما تُزال التلال الترابية أو يتمّ الالتفاف حولها، ومن ثم يُعاد بنائها و/أو توسيعها. لذلك، يظهر بعض هذه التلال في إحدى الخرائط، ويختفي من غيرها، ومن ثم يظهر مرة أخرى على خريطة أخرى.

متاريس الطرق: وتبنى من كتلة أو أكثر من الكتل الإسمنتية حجمها متر مكعب تقريبا، ومثلها مثل التلال الترابية، تُستخدم متاريس الطرق من أجل منع وصول السيارات إلى الأراضي أو الطرق. وهي مطابقة للتلال الترابية من كافة النواحي الأخرى.

الخنادق: وتحفر في أراض مستوية، أو على جانب طريق ما لمنع السيارات من الالتفاف على معيق للحركة منصوب على تلك الطريق.

بوابات الطرق: وهي بوابات معدنية تستخدم لمنع الوصول إلى طريق ما. ويُشار إلى كافة بوابات الطرق على الخرائط بصفتها معيقات للحركة، بما فيها تلك التي تكون مفتوحة لحظة توثيق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لها، وذلك إلى حين إزالة بنيتها التحتية.

موانع على جانب الشارع: قد تتألف من جدار ترابيّ متواصل، أو سياج أو حاجز إسمنتي يوضع على طول جانب الطريق. ولكيّ يصنّف المعيق على أنه مانع على جانب الشارع، يجب أن يكون طول بنيته التحتية 100 متر على الأقل، ويجب أن يعيق حرية مرور الأشخاص، أو السيارات أو الماشية ويحول دون الخروج عن الطريق أو الدخول إليها وكذلك يمنع قطعها مرورا إلى الجانب الآخر.

الجدران الترابية: هي موانع على جانب الطريق كما هي معرفة أعلاه وتتألف من عدة تلال ترابية.

الهوامش

1. الإدارة المدنية الإسرائيلية، تقرير تطورات تحسينات قطاع المواصلات، حزيران/يونيو 2012.

2. بعد إزالة الحاجز تمّ نصب حاجزين جديدين على بعد عدة كيلومترات تمنع سكان نابلس (باستثناء أعضاء الطائفة السومرية) من الوصول إلى الطريق التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون القادمين من مستوطنة هار براخا. بالرغم من ذلك فإنّ التأثير السلبي لهذه الحواجز محدود.

3. وتتضمن هذه الشوارع: شارع رقم 557، بين مستوطنة ألون موريه وحاجز عورتا (محظور)؛ وطريق عقربا- عورتا- نابلس عبر مستوطنة ايتمار (محظور)؛ وشارع رقم 60 الالتفافي ، بين حاجزي يتسهار وجيت الجزئيين (مغلق أمام الفلسطينيين بشكل متقطع بسبب عنف المستوطنين)؛ والطريق الواصلة ما بين حاجزي عصيرة الشمالية وشيفي شيمرون الجزئيين (محظورة).

4. تتضمن الخدمات الصحية المتقدمة مركز طوارئ، ومختبر وعيادات متخصصة. هناك فرع واحد فقط لجامعة القدس المفتوحة في المحافظة، وهو في مدينة سلفيت، إضافة إلى كلية الصناعة والتجارة.

5. خلافا للقيود المستمرة على وصول سكان القرية إلى مدينة رام اللّه فإنّ إزالة حاجز طريق عين يبرود خلال الفترة التي شملها التقرير السابق حسّنت من وصول السكان إلى شارع 60، مما اختزل المسافة من 20 كيلومترا عبر مفترقي عطارة وعيون الحرامية إلى أربع كيلومترات عبر مفترق عين يبرود على شارع رقم 60.

6. تقرير لجنة التنظيم والتحكم وتنفيذ تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل، أيار/مايو 2011، ص 23.

7. أنظر الأطلس الإنساني الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2011، ص. 24.

8. توجد الغالبية العظمى من هذه المجمّعات في محافظة بيت لحم، حيث سيتم عزل تسع مجتمعات قروية يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 22,000 شخص من المركز الحضري بواسطة مسار الجدار حول كتلة غوش عتصيون الاستيطانية.

9. لمزيد من التفاصيل أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أيلول/سبتمبر 2011.

10. انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، تحديثات الجدار: ست سنوات بعد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار: أثر الجدار على الصحة، تموز/يوليو 2010.

11. أثار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مسألة الوصول في حالات الطوارئ إلى الجيب بشكل عام، وهذين الحادثتين المحددين بشكل خاص، في لقاء مع مكتب الارتباط الإسرائيلي في جنين في 3 تموز / يوليو 2012. وتعهد مكتب الارتباط الإسرائيلي بإرسال رد مفصل. لم يتم تلقي هذا الرد حتى وقت النشر.

12. قلنديا (شمال)، والزيتون (شرق)، وجيلو (جنوب). ولا يُسمح سوى لموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية و، مؤخراً، الأطباء بالعبور عبر أي حاجز. وحتى هذا التاريخ لا يُسمح بالوصول عبر حاجز مخيم شعفاط لحاملي التصاريح إلا إذا كانوا من سكان عناتا أو مخيم شعفاط. ومن المخطط بعد إتمام بناء الجدار بالقرب من مخيم شعفاط وتوسيع الحاجز أن يعمل هذا الحاجز مثل الحواجز المذكورة أعلاه التي خصصتها السلطات الإسرائيلية للوصول إلى القدس الشرقية المحتلة. يُسمح للعمال في مستوطنة جيفعات زئيف استخدام حاجز الجب.

31. يمكن لذوي الأمراض المزمنة أن يتلقوا تصاريح طويلة الأمد لكل الفترة التي تلزم للعلاج إذا تقدم المستشفى بطلبات لمثل هذه التصاريح.

14. نقلا عن منظمة الصحة العالمية وفقا لبيانات جمعية الهلال الأحمر الفلسطينية, المعيقات التي تواجه الفلسطينيين في الوصول على الخدمات الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

15. وفق الارقام التي قدمها مكتب الارتباط في محيط القدس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

16. هذا الرقم هو رقم المجتمعات والأفراد من هذه الفئة التي تمّ تحديدها ومسحها حتى هذا التاريخ على يد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أتمّت وحدة مراقبة الجدار في وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا) مؤخراً مسحاً أكثر تفصيلا لحملة بطاقة هوية الضفة الغربية "العالقين" في جانب القدس من الجدار.

17. تركت هذه القيود أثرا مدمرا على نحو خاص على النساء، اللواتي انتقلن في العادة للعيش مع عائلات أزواجهن الممتدة بعد الزواج، وبالتالي فُصلن عن عائلاتهن، وأصدقائهن ومجتمعاتهن. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، الحياة وراء الجدار، تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ص28.

18. وتتضمن هذه المستوطنات: تل ارميدة، وبيت هداسا، وأفراهام أفينو، وجفعات هئفوت. لم يُعلن العدد الدقيق للمستوطنين في وسط مدينة الخليل. إضافة إلى أنّ العدد غير مستقر، لأن العديد من المقيمين في المستوطنة هم من طلاب المدارس الدينية أو الزوار الأجانب.

19. انظر، مدينة الأشباح، سياسة الفصل الإسرائيلية والإخلاء القسري للفلسطينيين من وسط الخليل, أيار مايو 2007.

20. أنظر تقرير مراقب الشؤون الإنسانية الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شباط/فبراير 2011.

12. يتوفر هذا الفيديو على الرابط التالي: http://www.btselem.org/beating_and_abuse/20120704_border_police_officers_assaults_burqan

22. ويستثني هذا الرقم المناطق الواقعة داخل الحدود البلدية للمستوطنات. والتي أُعلن عنها كذلك مناطق عسكرية مغلقة.

23. تم الإعلان عن تلك الأراضي وفقا للأمر الخاص بالأحكام الأمنية (إغلاق مناطق التدريب) (رقم 377) 5730 – 1970، وقسم 90 من الأمر الخاص بالأحكام الأمنية (يهودا والسامرة) (رقم 378) 5730 – 1970، والذي تم تعديله مرات عديدة.

24. عانت معظم هذه المجتمعات موجات متعددة من التهجير وهدم الممتلكات. ويقدر أنّ ما يقرب من 45 بالمائة من عمليات الهدم (551 مبنى) التي نفذت ضد المباني التي يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) منذ عام 2011 نُفذت في مناطق إطلاق النار، مما أدى إلى تهجير 800 مدنيا فلسطينيا. ولا تتعرض البؤر الاستيطانية المقامة في مناطق إطلاق النار عادة لعمليات الهدم.

25. الاستطلاع الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2011، الذي أجري بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومن منظمة الأغذية والزراعة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وبرنامج الأغذية العالمي.

26. النبع الرئيسي في هذا الجوار لمكحول هو عين الحلوة. والوصول إلى هذا النبع تعطل بشكل منهجي بسبب الترهيب من قبل المستوطنين والجنود الإسرائيليين. لمزيد من المعلومات الأساسية حول القيود المفروضة على الوصول إلى ينابيع الماء انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كيف يحدث السلب، آذار / مارس 2012.

27. منظمة بتسيلم، بأي ثمن، سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية، تموز/يوليو 2010.

28. حركة السلام الآن تقرير حول بناء المستوطنات على اراض مملوكة ملكية خاصة استناداً إلى بيانات رسمية, آذار/مارس 2007. .

29. أنظر على سبيل المثال تقرير منظمة بتسيلم، عوفرا، بؤرة استيطانية غير مرخصة، أيلول/سبتمبر 2008.

30. محكمة العدل العليا 9593/04، رشاد مراد وآخرون ضد قائد الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة.

31. احد الاستثناءات لهذا الاتجاه، حيث لم تتم ملاحظة أي تحسن سجل في منطقة شرق بيت لحم. ويعود ذلك لعدة عوامل مختلفة تتضمن عدم معرفة المزارعين الفلسطينيين في هذه المنطقة بوجود مثل هذا النظام.

32. جاء ذلك في أعقاب مفاوضات ما بين ضابط مكاتب الارتباط الإسرائيلية والفلسطينية بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإضافة على مكتب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية.

33. لمزيد من المعلومات الأساسية انظر منظمة بتسيلم، رفض الوصول، أيلول / سبتمبر 2008.

43. بتسيلم، المرجع نفسه، ص. 36.

35. محكمة العدل العليا 5624/06، بلدية بيت عمر وآخرون ضد القائد العسكري في الضفة الغربية وآخرون.

36. بوصفها القوة المحتلة تعتبر إسرائيل مسؤولة عن تطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات حول تطبيق هذه الهيئات القانونية أنظر الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية المتعلق بتبعات بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تموز/يوليو 2004.

37. أنظر على سبيل المثال الفقرة 4 و 12(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

38. للإطلاع على الأسلوب المستخدم في المسح وتعريف الأنواع المختلفة من معيقات الطرق أنظر الملحق 1.

93. لمزيد من التفاصيل حول التطورات المتعلقة بالقيود المفروضة على الوصول وأثرها على المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل أنظر القسم 4 في هذا التقرير.

40. الحواجز التي تتحكم بالوصول إلى القدس الشرقية من المجمعات التي يعزلها الجدار عن باقي المدينة وتُسمى بالجيوب.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_english.pdf

بوابة «جبارة» على الجدار (طولكرم) تموز/يوليو 2012

Jubara Barrier gate (Tulkarm), July 2012

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

ص.ب. 38712
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org

هاتف +972 (0) 2 582 9962
فاكس +972 (0) 2 582 5841
ochaopt@un.org